وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 08 ماي 45 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير
قسم : علوم التسيير

مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماستر

فرع علوم التسيير

تخصص : مالية المؤسسات

تحت عنوان :

دور الشركات متعددة الجنسيات في التنمية الاقتصادية في الدول النامية

إعداد الطالبة : تحت إشراف الأستاذ :

بوساحة سناء *بن شيخ توفيق

السنة الجامعية : 2011-2012

تشكرات

بسم الله الرحمن الرحيم

لا بد لنا و نحن خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة تعود إلى أعوام قضيناها في الجامعة مع أساتذتنا الكرام الذين قدموالنا الكثير باذبين بذلك جهود كبيرة في بناء جيل الغد لتبعث الأمة من جديد .

و قبل أن أمضي أتقدم بأسمى آيات الشكر و الامتنان و التقدير و المحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ، إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم و المعرفة إلى جميع أساتذتنا الأفاضل و أخصا بالذكر

الاستاذ " بن شيخ توفيق " الذي زرع التفاؤل في دربي و قدم لي المساعدات و التسهيلات و الأفكار و المعلومات

الفهـــــــــــرس

المقدمة العامة.....أ-ج

الفصل الأول: عموميات حول التنمية الاقتصادية

تمهيد.....05

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.....06

المطلب الأول: مفهوم و أهمية التنمية الاقتصادية.....06

المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية.....07

المطلب الثالث: دوافع التنمية الاقتصادية ومتطلباتها.....10

المبحث الثاني: أساسيات التنمية الاقتصادية.....14

المطلب الأول: مؤشرات التنمية الاقتصادية.....14

المطلب الثاني: أبعاد التنمية الاقتصادية.....17

المطلب الثالث: عقبات التنمية الاقتصادية.....18

المبحث الثالث: أهداف و مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.....21

المطلب الأول: أهداف التنمية الاقتصادية 21

المطلب الثاني: مصادر التمويل الداخلية للتنمية الاقتصادية.....22

المطلب الثالث: مصادر التمويل الخارجية للتنمية الاقتصادية.....23

خلاصة 25

الفصل الثاني: الشركات متعددة الجنسيات

تمهيد.....27

المبحث الأول: ماهية الشركات متعددة الجنسيات.....28

المطلب الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات و خصائصها.....28

المطلب الثاني: أسباب نشوء الشركات متعددة الجنسيات وتطورها.....29

المطلب الثالث: مصادر تمويل الشركات متعددة الجنسيات.....30

المبحث الثاني: أساسيات الشركات متعددة الجنسيات.....32

المطلب الأول : تصنيف الشركات متعددة الجنسيات.....32

المطلب الثاني : سياسات الشركات متعددة الجنسيات.....33

المطلب الثالث: معوقات الشركات متعددة الجنسيات.....35

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر.....37

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.....37

المطلب الثاني: أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر.....38

المطلب الثالث: الدول النامية والاستثمار الأجنبي المباشر.....43

المطلب الرابع: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات.....49

خلاصة.....50

الفصل الثالث: أثر الشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية

تمهيد.....52

المبحث الأول: أثار الشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية.....53

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية.....53

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية.....54

المطلب الثالث: آثار أخرى للشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية.....57

المبحث الثاني: تقييم آثار الشركات متعددة الجنسيات على الدول المتقدمة و الدول النامية.....59

المطلب الأول: آثار الشركات متعددة الجنسيات على الدول المتقدمة.....59

المطلب الثاني: أثر الشركات متعددة الجنسيات على تمويل ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول النامية.....61

المطلب الثالث: الآثار السلبية للشركات متعددة الجنسيات على التنمية الاقتصادية بالدول النامية.....63

المبحث الثالث: أثر الشركات متعددة الجنسيات على التنمية الاقتصادية في الجزائر.....66

المطلب الأول: الإطار التشريعي المنظم لاستقطاب الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر.....66
المطلب الثاني: المؤهلات و العراقيل التي تواجهها الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر.....69
المطلب الثالث: تقييم دور الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر.....70
خلاصة.....80
الخاتمة العامة
قائمة الجداول
قائمة المراجع
الفهرس

المقدمة العامة :

حتى يمكن للدول المتخلفة أن تتقدم ،عليها أن تأخذ بأسباب التقدم و أن تقوم بتجميع كافة طاقاتها وإمكاناتها من اجل دفع عجلة التنمية ،إلا أن هذه الدول تواجه العديد من المشاكل و هي في سبيل الاضطلاع بعملية التنمية و من أهمها مشكلة ضعف الفائض الاقتصادي و الذي يتخذ مشكلة تمويل التنمية و مشكلة ضعف الطاقة الإنتاجية و الذي يتخذ مظهر نقص التكنولوجيا الحديثة ،و مشكلة قصور تسويق المنتجات و التي تتخذ مظهر مشكلة القصور في الصادرات.

و في الجانب التمويلي تواجه الدول المتخلفة عند قيامها بوضع و تنفيذ خطط التنمية ما يسمى بالفجوة التمويلية و هي عبارة عن الفرق بين التمويل المطلوب لخطط التنمية و التمويل المحلي ،و تحاول هذه الدول أن تتغلب على هذه الفجوة عن طريق التمويل الخارجي بأشكاله المختلفة سواء في شكله المباشر أو الغير مباشر.

و يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في الدول النامية التي تعاني من تفاقم أزمتها المالية ،لذلك فهي تعمل على جلب هذا النوع من الاستثمار،و تعتبر الشركات متعددة الجنسيات المعبر الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر.

و باعتبار الجزائر من الدول النامية فان الاقتصاد الجزائري تأثر بهذه التغيرات ،و أصبحت الجزائر تعمل جاهدة من اجل جذب استثمار الشركات متعددة الجنسيات و ذلك عن طريق توفير مناخ استثماري مناسب و هذا بتقديم حوافز و ضمانات للمستثمرين الأجانب.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

-ما مدى مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في التنمية الاقتصادية في الدول النامية؟

و تحت هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية :

-ما أهمية الشركات متعددة الجنسيات بالنسبة للدول النامية ؟

-إلى أي مستوى بلغت تدفقات الشركات متعددة الجنسيات بالجزائر ،و ما هي أهم التأثيرات المترتبة عنها ؟

انطلاقا من الإشكالية المطروحة ،و قصد تسهيل الإجابة على الأسئلة المطروحة ،ارتأينا وضع الفرضيات التالية :

-تساهم الشركات متعددة الجنسيات في زيادة الدخل الوطني و القضاء على ظاهرة البطالة.

-تؤثر الشركات متعددة الجنسيات ايجابيا على التنمية الاقتصادية.

أهمية الموضوع : تتمثل في :

-انتشار ظاهرتي الاستثمار الأجنبي المباشر و الشركات متعددة الجنسيات .

-إبراز أهمية استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في تنمية اقتصاديات الدول النامية.

أهداف الموضوع : بناءا على إشكالية البحث و فرضياته فان هذه الدراسة ترمي إلى تحقيق الأهداف التالية :

-تقديم الإطار النظري لكل من التنمية الاقتصادية ،الشركات متعددة الجنسيات و الاستثمار الأجنبي المباشر .

-إبراز أهم الآثار المترتبة عن استثمار الشركات متعددة الجنسيات بالدول النامية المضيفة لها.

-تحليل و تقييم تدفقات الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية :

-الرغبة في معالجة الموضوع لما له من أهمية في الاقتصاد الدولي.

-معرفة الأسباب التي دفعت الدول إلى اختيار الاستثمار الأجنبي المباشر دون سواه لتغطية العجز التمويلي لها.

الأسباب الموضوعية :

-الشركات متعددة الجنسيات من القضايا الاقتصادية المعاصرة .

-معرفة الأسباب التي جعلت الدول تنافس لجذب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات .

منهجية الموضوع:

اتبعنا في دراستنا المنهج الوصفي التحليلي كحتمية أملتها علينا طبيعة الموضوع لأننا بصدد جمع وتلخيص الحقائق المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة ،ثم تحليلها لتوضيح مدى مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في تنمية اقتصاديات الدول النامية و الاقتصاد الوطني.

تقسيم الموضوع :

وقد قمنا بتقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول،فصلين نظريين و فصل تطبيقي ،أما الفصول النظرية فتحتوي على:**الفصل الأول** تناولنا فيه عموميات حول التنمية الاقتصادية ،أما **الفصل الثاني** تناولنا فيه الشركات متعددة الجنسيات ، و **الفصل التطبيقي** شمل تأثير الشركات متعددة الجنسيات على التنمية الاقتصادية بالدول النامية.

صعوبات الدراسة :

-قلة المراجع المتعلقة بموضوع البحث لا سيما فيما يتعلق بالفصل التطبيقي.

-عدم توفر المعلومات الإحصائية عن الموضوع بالجزائر خاصة في السنوات الأخيرة.

تمهيد :

بسبب التغيرات السريعة التي مست جميع أنحاء العالم في جميع مجالات الحياة أصبحت التنمية الاقتصادية مسألة اجتماعية سياسية واقتصادية تحتل مكانا بارزا بين الدراسات الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية.

و التنمية ليست عملية سهلة أو تقليدية بل هي عملية تحتاج إلى جهد كبير و نفقات طائلة ووقت طويل و استراتيجيات متنوعة ، إذ أن التنمية الاقتصادية تقوم على ما يتوفر عليه البلد من موارد اجتماعية جغرافية و تقنية كذلك فهي تحتاج إلى وضع خطط مناسبة مصحوبة بعزيمة وإصرار ومثابرة من قبل شعوب و أبناء الدول النامية .

ونظرا للأهمية التي تحظى بها التنمية الاقتصادية فقد حاولنا التطرق إلى مفاهيمها و جوانبها ونظرياتها من خلال ثلاث مباحث حيث تناولنا في **المبحث الأول** ماهية التنمية الاقتصادية، و في **المبحث الثاني** أساسياتها أما **المبحث الثالث** فقد اختص بذكر أهداف و مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم و أهمية التنمية الاقتصادية

1/ مفهوم التنمية الاقتصادية:

لقد تعددت واختلفت التعريفات حول ما يعرف بالتنمية الاقتصادية ، إلا أن هناك خلط كبير بين مصطلحي التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي لذلك فقد ارتأينا انه يجب البدء بالتفرقة بينهما من خلال التعريفات التالية :

أ- تعريف النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه: " الزيادة الحقيقية في الناتج القومي و في نصيب الفرد خلال فترة زمنية معينة " [1] .

و من خلال هذا التعريف نرى أن النمو الاقتصادي لا يكتفي بزيادة الناتج القومي بل يتعداه إلى ضرورة زيادة الدخل الفردي.

ب- **تعريف التنمية الاقتصادية**: تعرف على أنها:

- " العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل و متواصل مصحوب بزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي و تحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين نوعية الحياة و تغير هيكلي في الإنتاج "[2] .
- " عبارة عن عملية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي و بالتالي زيادة الدخل الفردي وتحقيق نمو كبير في القطاعات الاقتصادية المختلفة وصولا إلى التقدم و الازدهار "[3] .
- ومن أهم التعريفات : " هي عملية تغيير مقصودة و مخطط لها بعناية لجميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية السائدة في مجتمع ما يتسم بسمة عدم التطور في هذه المجالات بهدف الوصول إلى مستويات أفضل من حيث الكم و النوع لإشباع وتلبية حاجات أفراد المجتمع "[4] .

ومهما تنوعت واختلفت التعاريف فإن جوهر التنمية الاقتصادية يكمن في : " عملية تغيير شاملة ومتكاملة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق نمو متكامل ومستقر لاقتصاديات الدول ، و تحسين ظروف ومستوى حياة الإنسان ، أي أنها تلك العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل للدعائم الداخلية اللازمة والخاصة في كل بلد ، وتشمل نمو القطاعات الأساسية في مجموعها "[5].

من خلال هذه التعريفات يتضح أن التنمية الاقتصادية أكثر اتساعا من النمو الاقتصادي ، فإذا كان النمو يقتصر على زيادة الدخل القومي وزيادة عناصر الإنتاج فإن التنمية إضافة إلى النمو تشمل إجراء تغييرات جذرية في هيكل الإنتاج وفي توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة [6] .

2/ **أهمية التنمية الاقتصادية**:تكمن أهميتها في:

- التنمية تساعد الدول على الاستقلال الاقتصادي والابتعاد عن التبعية الاقتصادية أولا ومن ثم التبعية بأشكالها المختلفة نتيجة تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي الذي يمكنها من التخلص من هذه التبعية بأنواعها؛
- تعمل على تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال زيادة دخول هؤلاء الأفراد وتوفير فرص عمل لمن لا يعمل منهم ، و ينعكس ذلك بلا شك على المستوى الصحي والتعليمي لهم؛
- توفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع بالكميات والنوعيات المناسبة ؛

---

[1] : عبد النعيم محمد مبارك ، **مبادئ علم الاقتصاد** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1999، ص 551.

[2] : عبد القادر محمد عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 13.

[3] : محمد البناء، **التنمية و التخطيط الاقتصادي**، مكتبة زهراء الشرق، الأردن، دون سنة نشر، ص 19.

[4] : علي جدوع الشرفات ، **التنمية الاقتصادية في العالم العربي** ، دار الجليس الزمان ، عمان ، 2010 ، ص 4.

[5] : عادل سعدو ، **نحو تحقيق تنمية فلاحيه سياحية ذاتية** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، تخصص تمويل التنمية ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة قالمة ، 2004 ، ص ص 10-12.

[6] : محمد إبراهيم منصور، **اقتصاديات التنمية**، دار المريخ، الرياض، دون سنة نشر، ص 31.

- تقليص الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع مما يؤدي إلى استقراره اجتماعيا وسياسيا ؛
- تحسين الناتج المحلي و تحقيق التطوير الاقتصادي المنشود .[1]

المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

تتمثل نظريات التنمية الاقتصادية في تلك النظريات التي حاولت بحث وتفسير الظواهر المتعلقة بالتنمية الاقتصادية من حيث الأسباب والمعوقات والمفاهيم المتعلقة بهذه الظواهر وصولا إلى بناء هيكل معرفي يمكن الاعتماد عليه في إحداث التنمية الاقتصادية أو على الأقل النهوض بالمجتمعات التي تعاني من عدم وجود هذه التنمية أو ضعفها ، و تتمثل هذه النظريات في :

1- **النظرية الكلاسيكية**: و تتمثل العناصر الرئيسية لهذه النظرية في

- سياسة الحرية الاقتصادية : حيث آمن الاقتصاديون الكلاسيك بضرورة الحرية الفردية و أهمية أن تكون الأسواق حرة مع سيادة المنافسة الكاملة والابتعاد عن أي تدخل حكومي في الاقتصاد؛
- التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم : نظر جميع الاقتصاديون الكلاسيك للتكوين الرأسمالي على أساس أنه مفتاح التقدم الاقتصادي ، لذلك أكدوا جميعا على ضرورة تحقيق قدر كاف من المدخرات ؛
- الربح هو الحافز على الاستثمار : يمثل الربح الحافز الرئيسي الذي يدفع الرأسماليين إلى اتخاذ قرار الاستثمار ، و كلما زاد معدل الربح زاد التكوين الرأسمالي والاستثمار وكانوا يرون بان التجارة الدولية هي القوة الدفاعية لعناية التنمية لأن ذلك يؤدي إلى زيادة استخدام الموارد الوطنية وبالتالي الدخل الوطني وهذا بدوره يزيد من تكوين رأس المال الذي يعمل على تطوير الاختراعات و بالتالي خلق سلع جديدة .

و لقد أولى آدم سميث للقطاع الفلاحي عناية كبيرة ويوجب في ذلك استخدام التقدم التقني من عتاد وآلات حديثة، الشيء الذي يؤدي إلى رفع إنتاج هذا القطاع و يحرك الإنتاج في القطاع الصناعي [2] .

كما ترى هذه النظرية أن التخلف الاقتصادي ما هو إلا نتيجة لعدم استغلال الموارد الاقتصادية بكفاءة.

2- **نظرية الدفعة القوية** : هذه النظرية تنص على أنه لا بد للاقتصاد من دفعة قوية تحثه على الانطلاق نحو النمو ذاتيا ، هذه الدفعة تتمثل في توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء المرافق و البنى التحتية مثل الطرق ووسائل النقل والمدارس والجامعات وغيرها من البنى الضرورية لإطلاق حجم ضخم آخر من الصناعات [3]. وصاحب هذه النظرية هو رودان **Rodan** الذي يؤكد على أن القيود المفروضة على التنمية في البلدان المتخلفة في مقدمتها ضيق الأسواق لذلك على الدول كسر الحواجز والقيود وكسر الحلقة المفرغة للفقر التي تعيشها هذه البلدان .

وينطلق رودان في تبريره للدفعة القوية من فرضية أساسية مفادها أن التصنيع هو سبيل التنمية في البلدان المتخلفة ، ومجال لاستيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئيا أو كليا في القطاع الزراعي على أن تبدآ عملية التصنيع بشكل دفعة قوية من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي .

[1] : علي جدوع الشرفات ، المرجع السابق ، ص ص 14-15.

[2] : محمد البناء ، المرجع السابق ، ص ص 57-58.

[3] : علي جدوع الشرفات ، المرجع السابق ، ص 49.

ويقترح رودان **Rodan** أن تتركز الاستثمارات في جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة بحيث تدعم بعضها البعض ، مع مراعاة التوازن بين مشروعات البنية التحتية ، وبين الصناعات الاستهلاكية، إلى جانب ضرورة الاستفادة من اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية واستيراد السلع الإنتاجية [1].

*وقد واجهت هذه النظرية العديد من الانتقادات لعل من أهمها :

- تتطلب الدفعة القوية رؤوس أموال ضخمة لإقامة القاعدة الصناعية الضرورية ، وهي مشكلة بالنسبة للدول النامية التي لا تتوفر لديها مثل هذه الموارد ؛
- أكدت هذه النظرية على تنمية الصناعة دون التأكيد على التنمية الزراعية التي تعتبر النشاط السائد في البلدان النامية ؛
- إن تطبيق هذه النظرية يزيد من مستوى الطلب على العديد من السلع والموارد ومستلزمات الإنتاج الأمر الذي يولد ضغوطات ضخمة في الاقتصاد .

لهذا يعتقد البعض أن نظرية الدفعة القوية لا يمكن أن تكون عامل ضروري للتنمية في البلدان المتخلفة.

3- **نظرية النمو المتوازن** :لقد صاغ Rodan فكرة الدفعة القوية ، و التي قدمها Nurkse في صيغة حديثة أخذت تسمية نظرية النمو المتوازن ويركز Nurkse على مشكلة الحلقة المفرغة للفقر والناجمة عن تدني مستوى الدخل وبالتالي ضيق حجم السوق ، مؤكدا أن كسر حلقة الفقر لا يتحقق إلا بتوسيع حجم الأسواق الذي يتحقق من خلال جبهة عريضة من الاستثمارات في الصناعات الاستهلاكية وتطوير جميع القطاعات في آن واحد ، مع تحقيق التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي ، حتى لا يمثل تخلف الزراعة عقبة أمام تقدم الصناعة ، و عليه فإن هذه النظرية تعتمد برنامجا ضخما من الاستثمارات التي توجه نحو إنتاج السلع الاستهلاكية لإشباع حاجات السوق المحلية وليس لغرض التصدير [2] .

ولا نقصد بالنمو المتوازن أن تنمو كافة القطاعات بمعدل واحد ، بل بمعدلات مختلفة تتحدد في ضوء مرونة الطلب الداخلية للمستهلكين على السلع المختلفة بحيث يتساوى جانب العرض مع الطلب .

*و قد واجهت هذه النظرية عدة انتقادات منها :

- أن إقامة الصناعات جميعها في آن واحد قد يؤدي إلى زيادة التكاليف الإنتاجية مما يجعلها غير مربحة في التشغيل في غياب معدات الرأس مالية ؛
- يعتبر البعض أن هذه النظرية غير واقعية لأنها تفترض توفر موارد ضخمة لتنفيذ برامجها وهذا غير متوفر في البلدان النامية .

4-نظرية النمو غير المتوازن : تعني هذه النظرية أن يتم التركيز على تنمية قطاع رئيس في الاقتصاد من قبل الدول وذلك بسبب قلة الموارد المالية للاستثمار في القطاعات المختلفة لذا يتم التركيز على قطاع واحد رائد يعمل على جذب القطاعات الأخرى في الاقتصاد نحو التنمية و ذلك بعد نموه وقوته وبهذا تتحقق التنمية لكافة القطاعات [3].

[1] : فرحي وفاء،مصباحي سميحة ،**الآثار التنموية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مذكرة لنيل شهادة الماسترفي العلوم الاقتصادية ،تخصص تمويل التنمية ، جامعة قالمة ، 2010 -2012 ، ص 10.

[2] : المرجع السابق ، ص 12.

[3] : علي جدوع الشرفات ، المرجع السابق ، ص 50.

وعلى العموم ليس من السهل تقييم النمو المتوازن والنمو الغير متوازن ، فالنظريتان لا يمكن اختبارهما بشكل تجريدي وبسهولة ، وقد حاول البعض التوفيق بين النظريتين من خلال جعل نظرية النمو غير متوازن كوسيلة لتحقيق الهدف النهائي للنمو المتوازن ، وعلى المستوى الاقتصادي فإن النظريتين يمكن أن تكونا مكملتين بدلا من أن تكونا متنافستين .

المطلب الثالث : دوافع التنمية الاقتصادية و متطلباتها

أ- **دوافع التنمية الاقتصادية:** إن للتنمية الاقتصادية العديد من الدوافع منها:

1- **تزايد عدد الدول النامية المستقلة** : بعد الحرب العالمية الثانية تحصلت أغلبية الدول النامية على استقلالها السياسي من الحكم الأجنبي ،ومن ثم سعت إلى تحقيق مستويات معيشية أفضل لمواطنيها، فقامت بتنفيذ الإصلاحات الداخلية لدعم عملية الإنماء فيها ، هذا بعد إدراك الشعوب بسوء الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية فأصرت هذه الدول على الخروج من حلقة التخلف و الفقر.

2- **تغير مواقف الدول المتقدمة اتجاه إنماء الدول النامية** : كان للدول المتقدمة موقف سلبي يتم بالاستغلال واللاعدالة ، إلا أنه ولأسباب عديدة اقتصادية ، سياسية وإنسانية تجاوبت لحد ما مع آمال الدول النامية في صورة أرصدة استثمارية وموارد بشرية ، وهذا ما أثبتته التجارب الاقتصادية عن دعم صادرات الدول المتقدمة وخصوصا من السلع الإنتاجية مما يدعم بدوره إنماء الدول المتقدمة.

3- **بروز دور هيئة الأمم المتحدة** : حيث نشأت هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، والذي يعني ارتقاء مشكلة التنمية الاقتصادية مسؤولية تقع على عاتق البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة على السواء ، وقد حاولت هذه الهيئة جاهدة تنفيذ ما نص عليه ميثاقها من ضرورة رفع مستوى المعيشة وتحسين الأحوال الاجتماعية و الاقتصادية .

4- **التطورات السكانية في العالم** : نتيجة للتطور السكاني في العالم ظهرت مشكلة انفجار السكان وتفاقمت مع الزمن وأصبحت من أهم المشاكل التي تواجه العالم ، فأصبح من الضروري البحث عن سبيل للخروج منها وتحقيق عمليات إنماء سريعة خاصة وأن الدول النامية هي التي تسهم في الجزء الأكبر من هذه الزيادات [1] .

ب- **متطلبات التنمية الاقتصادية**: يجب على الدول النامية الساعية إلى التقدم أن تتوفر لديها مجموعة من المتطلبات تمكنها من اللحاق بالتنمية الاقتصادية، وتتمثل هذه المتطلبات في :

1. **القاعدة المحلية الذاتية** : يعتبر وجود القاعدة المحلية التي تنطلق منها التنمية الاقتصادية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية، أي انه على الدول النامية تأسيس قاعدة محلية تنطلق منها عملية التنمية الاقتصادية، حيث تستطيع القوى الخارجية أن تحفز عمل القوى المحلية ولكنها لا تستطيع إتمام عملية التنمية ، بمعنى أن التنمية يجب أن تعتمد على سكان الدولة ذاتها و ليس على الأجانب .
2. **تراكم رأس المال** : يعتبر رأس المال مطلب أساسي في عملية التنمية الاقتصادية فهو يعد من أكثر العوامل أهمية ويتصف بأنه المفتاح الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية ، ويتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية وتوجيهها لأغراض الاستثمار بدلا من الاستهلاك.

   و تكمن أهمية تراكم رأس المال في كونه يعزز من طاقة البلد على إنتاج السلع وتقديم الخدمات ومنه ارتفاع معدلات النمو.

3. **الموارد البشرية** : أن الموارد البشرية تعني القدرات و المواهب و المعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية ، وتلعب الموارد البشرية دورا هاما في عملية التنمية ، حيث أن الإنسان

[1] : عبد الوهاب أمين، **التنمية الاقتصادية**، دار حافظ للنشر، القاهرة، 2000، ص ص 20-21.

هو غاية التنمية و وسيلتها في نفس الوقت، حيث أن الإنسان غاية التنمية لأن الهدف الأساسي منها هو رفع مستوى معيشة الإنسان ، و هو وسيلتها لأنه يرسم و ينفذ عملية التنمية.[1]

4. **الموارد الطبيعية**: تلعب الموارد الطبيعية دورا هاما و حاسما في التنمية الاقتصادية حيث أنه إذا تم استغلال هذه الموارد بشكل مناسب سوف يكون ذلك حافزا مساعدا على النمو والتطور، إلا أن الموارد الطبيعية لا يمكن أن تعتبر قيدا على التنمية، والمثال الواضح في هذا المجال هو تقدم اليابان اقتصاديا دون الاعتماد على توفر الموارد الطبيعية.[2]
5. **الإدارة**: إن الإدارة ضرورية للتنمية الاقتصادية نظرا لإمكانياتها في تنظيم المتطلبات الأخرى التي لا غنى عنها، فوجود إدارة قوية و فعالة مطلب هام للتنمية وفي حال غياب جهاز إداري جيد وفعال فإن خطط التنمية لا يمكن أن تنفذ كما ينبغي؛
6. **المتطلبات الثقافية و الاجتماعية:** فالقيم و البواعث السياسية و الثقافية و الدينية لها دور كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ومنه يجب أن تتغير الأوضاع الاجتماعية والثقافية للسكان حتى تحتل التنمية مكانتها.
7. **التقدم التكنولوجي:** تعرف التكنولوجيا على أساس أنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يمثل الخدمات والأنشطة الإدارية وذلك بهدف التوصل إلى أساليب جديدة يفترض بها أنها أجدى للمجتمع.

*و تتضمن التكنولوجيا العديد من العناصر من بينها:

- براءة الاختراع و العلاقات التجارية؛
- المعرفة غير المسجلة أو غير قابلة للتسجيل وفقا للقوانين التي تنظم الاختراع والعلامات التجارية؛
- المهارات التي لا تنفصل عن الأشخاص العاملين.

*و تبرز أهمية التكنولوجيا فيما يلي:

- زيادة إنتاجية الموارد الموجودة؛
- اكتشاف طرق إنتاج جديدة تتيح زيادة الإنتاج و تحسين النوعية و تقليل التكلفة ؛
- إضافة استخدامات جديدة للموارد الاقتصادية تسمح بزيادة القيمة الاقتصادية للموارد .[3]

و قد تركز التطور التكنولوجي منذ البؤرة الصناعية في عدد قليل من الشعوب الأوروبية والأمريكية واليابان ، وبدأت البلدان النامية منذ حصولها على الاستقلال السياسي تبذل مساعيها لاكتشاف التكنولوجيا الحديثة بهدف رفع مستوى الدخل ، وشرعت باكتساب التكنولوجيا عن طريق نقلها من البلدان الصناعية المتقدمة عبر القنوات العديدة والمختلفة وأهمها : البرامج التعليمية والتدريبية ، استيراد الآلات والمعدات و الوثائق الفنية ذات العلاقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة ، الكتب والمجلات والنشرات ، شراء براءات الاختراع و حقوق الصنع والمعرفة الفنية ، عقود الخدمات الاستثمارية مع الشركات أو الخبراء .[4]

[1] : محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 98.

[2] : مدحت القريشي ،**التنمية الاقتصادية – نظريات السياسات و موضوعات** ،دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 193.

[3] : فرحي وفاء، مصباحي سميحة، المرجع السابق، ص 23.

[4] : فليح حسن خلف ، **التنمية و التخطيط الاقتصادي** ، دار الكتاب للنشر ، الأردن ، 2006، ص 200 .

المبحث الثاني: أساسيات التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: مؤشرات التنمية الاقتصادية

نظرا للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية فإن المؤشرات عرفت بدورها تطورات هامة على محاور عدة، و نلخص أهم المؤشرات فيما يلي:

1- **المؤشرات الاقتصادية :** تصنف هذه المؤشرات خصائص الجهاز الاقتصادي للبلد ، و يمكن أن تقدم على شكل معدل متوسط من كتلة كمعدل التصدير الإجمالية ، أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي ، أو تقدم على شكل نسب فيما بينها ، وأبرز هذه المؤشرات الناتج القومي أو المحلي الإجمالي أو الفردي ؛

2 -**المؤشرات الاجتماعية**: ظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينات لمعالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية من خلال توسيع التحليلات الإحصائية والاقتصادية لتضم جزءا واسعا من القضايا الاجتماعية، ومنها تلبية الحاجات الأساسية للفرد و توفير النمو والرفاهية. وما يميز المؤشرات الاجتماعية عن غيرها من المؤشرات هو عدم قابلية هذه الأخيرة للقياس، فهي تستعمل بشكل شائع كتقريب وقياس جزئي للأمور كالعدالة والأمن، والتعليم ...الخ

3-مؤشرات الحاجة الأساسية: قام العديد من المؤلفين بتعريف الحاجات البشرية والأساسية واقترحوا صيغا لها وحاولوا تحديد المقدار الضروري والكافي من الحاجات الأساسية وقاموا بصياغة مؤشرات ملائمة عن هذه الحاجات، و هناك عدة استعمالات لمؤشرات الحاجة الأساسية أهمها:

- أداة لقياس الاستهلاك أو بنود من الاستهلاك اللازم لتحسين الرفاهية المستهدفة و الفعلية؛
- قياس عرض بعض السلع والخدمات المرتبطة بالحاجات الأساسية لمواجهة الاستهدافات ومعرفة النسب المئوية من السكان التي هي فوق أو تحت المعايير الدنيا ؛
- تقييم أثر السياسات الاقتصادية مثل سياسة الإصلاح [1].

4-مؤشرات الرفاه و نوعية الحياة : تتمثل فيما يلي :

أ- **قياس الرفاه** : يدور الجدل حول الدخل مقابل الإنفاق كمعيار في الرفاه و يبرز هذا الجدل جزئيا من واقع أن بيانات العائلة تظهر عادة أن إنفاقها يفوق دخلها بنسبة تتراوح بين 80 إلى 90 % من السكان ، ما يعني عدم دقة احد المقاييس أو فيهما معا [2] .

ب- **نوعية الحياة :** إن الاهتمام العالمي بنوعية الحياة حديث نسبيا ،وقد يكون مصدر الاهتمام بان نوعية الحياة ليست بالضرورة ناجمة أو متماشية مع التقدم الاقتصادي ونوعية الحياة تعبر عن رفاه المجتمع والفرد ، وشعوره بهذا الرفاه ، ويختلف هذا المفهوم من شخص إلى آخر ومن زمن إلى آخر و من مكان إلى آخر ؛

ج- **أنماط المعيشة و مستواها** : يعمل على هذه الجوانب العديد من الباحثين والمؤسسات البحثية ، نذكر منها معهد الأمم الذي تناول في أبحاثه مستوى المعيشة ومكوناتها وحاول تقديم دليل مركب الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية على مستوى المعيشة [3] ؛

د- **دليل الصحة الاجتماعية** : خاص بالصحة الاجتماعية في المجتمع الأمريكي ، يتضمن 5 مكونات رئيسية تتعلق بالفئة العمرية كما هو مبين في الجدول الآتي :

الجدول رقم (1) : المكونات الرئيسية للصحة

[1] : فرحي وفاء، مصباحي سميحة، المرجع السابق، ص ص 5-6.

[2] : فرحي وفاء، مصباحي سميحة، المرجع السابق، ص 7.

[3] : محمد عدنان وديع ، **قياس التنمية و مؤشراتها** ، المركز الوطني للتوثيق ، 2004 ، ص 5.

المكونات	المكونات الفرعية
الأطفال	-وفايات الأطفال -الإساءة إلى الأطفال - الأطفال في الفقر
الشباب	-انتحار المراهقين - استعمال المخدرات -تسرب من المدارس الثانوية
البالغين	-البطالة -الكسب الأسبوعي المتوسط -تغطية الضمان الصحي
المسنين	-الفقر لدى الفئة من 65 عام فأكثر -ما يدفعونه من حسابهم للتكاليف الصحية
كل الأعمار	- الانتحار - وفايات حوادث المرور بسبب تناول الكحول -إمكانية الحصول على الإسكان المناسب -الفجوة بين الفقراء والأغنياء

المصدر : محمد عدنان وديع ، قياس التنمية ومؤشراتها ، المركز الوطني للتوثيق ، 2004 ، ص 13

5-دليل التنمية البشرية: يعرف تقرير التنمية البشرية لعام **1993** الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية بأنها " عملية توسيع خيارات الناس، فمن حيث المبدأ هذه الخيارات يمكن أن تكون بلا نهاية وتتغير بمرور الوقت، ولكن الخيارات الأساسية الثلاثة على جميع مستويات التنمية هي أن يحيا الإنسان حياة صحية وطويلة وأن يكسب معرفة وأن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشة كريمة ، ولقد اعتمد الدليل على ثلاثة مكونات هي: توقيع الحياة لدى الميلاد، اللامية ونصيب الفرد من النتاج المحلي الإجمالي .[1]

المطلب الثاني: أبعاد التنمية الاقتصادية

يتضمن مفهوم التنمية الاقتصادية أبعادا مختلفة و متعددة تشمل الآتي:

1- **البعد المادي للتنمية :** يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض للتخلف ،وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص الموجودة في الدول المتقدمة ، فالبلدان النامية تحتاج إلى تحقيق عدد من العمليات لكي تحقق التنمية وهذه العمليات هي[2]:

- تحقيق التراكم الرأسمالي؛ - تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل؛
- سيادة الإنتاج السلعي؛ - تكوين سوق محلية.

2- البعد الاقتصادي للتنمية :

تجدر الإشارة إلى أن اهتمامات الفكر الاقتصادي بالتخطيط التنموي كان موضع اعتبار الاقتصاديين منذ وقت مبكر نظرا للفائدة الملموسة التي شهدها المجتمع من ورائه ، أي تحسن اقتصادي مادي على مستوى معيشة الفرد والجماعة ، وكان من نتيجة ذلك الاهتمام بتنفيذ أي سياسة اقتصادية تذر عائدا من الناتج

[1] : فرحي وفاء، مصباحي سميحة، المرجع السابق، ص 8.

[2] : مدحت القريشي ، المرجع سابق ، ص ص 131-132.

الوطني ، هذا في الوقت الذي اعتبرت فيه كافة مشروعات التنمية الاجتماعية شكلا من أشكال الخدمات التي ينبغي أن تأتي في المرحلة التالية لمشروعات الإنتاج الاقتصادي وما نلاحظه أنه في بداية القرن التاسع عشر ظهر تدخل الدولة في كافة المظاهر الاقتصادية ، ففي مجال الزراعة ، اهتمت الحكومات بمطالب الزراعة وظهرت المساعدات الحكومية في التأكيد على إتباع الأساليب العلمية ، فضلا عن تشجيع فكرة التعاونيات من اجل المساعدة وليس من شك أن أهمية هذه المساعدة التي تقدمها الدولة للنشاط الزراعي خاصة إذ أن لهذا النشاط دور مؤثر في عملية التنمية الاقتصادية ، وفي مجال الصناعة ظهر الخلل في العمل الصناعي من خلال وقوف الحكومة على أسلوب الإنتاج الفعلي للعمليات الصناعية [1] .

3- **البعد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية :** لا شك أن الجانب الاقتصادي للتنمية ذو صلة وثيقة بجوانب الحياة الأخرى في المجتمع [2] ، لهذا ظهر البعد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية ، و تجدر الإشارة إلى أن مفهوم التنمية الاجتماعية هو حركة من التغيير الاجتماعي لكافة الأوضاع التقليدية التي لم تعد تساير روح العصر من أجل إقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة لإشباع حاجات ورغبات الأفراد ، ولكي تحقق التنمية أهدافها لا بد أن ترتكز على مصادر شتى فهناك المصدر التنظيمي لاستثمار كافة الموارد والطاقات المادية في المجتمع ، وهناك المصدر السياسي والقانوني الذي يشير إلى اعتبار التنمية الاجتماعية حقا من حقوق المواطن [3] .

4- **البعد السياسي للتنمية الاقتصادية:** إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها إيديولوجية، وحلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال. إن التنمية تشترط التحرر و الاستقلال الاقتصادي . ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة ، فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا ، إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية .

5- **البعد الدولي للتنمية** : إن فكرة التنمية و التعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي وإلى ظهور الهيئات الدولية ، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولهذا فقد أطلقت الأمم المتحدة في عام **1961** تسمية عقد التنمية الأول ، والذي استهدف تحقيق معدل للنمو الاقتصادي يبلغ **7%.** كما شهد عقد الستينات نشأة منظمة الغات (**GAAT**) أي الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية، كذلك نشأت منظمة الأونكتاد (**UNCTAD**) أي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية.

وتهدف كل هذه المنظمات إلى تحقيق علاقات أكثر تكافؤ، ثم جاء عقد التنمية الثاني للفترة **1970-1980** ، مستهدفا معدلا سنويا للنمو **6 %** إلا أن مساعي كل هذه الجهات والمنظمات لم تفلح في تحقيق أهدافها الأساسية من وجهة نظر البلدان النامية ، ولهذا نجد بأن التفاوت في الدخول فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يزداد على مر الزمان .

6- **البعد الحضاري للتنمية:** يعتبر البعض بان التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية. فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية، بل هي عملية بناء حضاري تؤكد فيه المجتمعات شخصيتها وهويتها الإنسانية [4] .

المطلب الثالث: عقبات التنمية الاقتصادية

[1] : فرحي وفاء، مصباحي سميحة، المرجع السابق، ص 25.

[2] : مدحت القريشي ، المرجع السابق ، ص 132 .

[3] : إسماعيل عبد العزيز الباري، **أبعاد التنمية**، دار المعارف للنشر، مصر، 1981، ص 30.

[4] : مدحت القريشي ، المرجع السابق ، ص 133.

1- **العقبات الداخلية**: و تتمثل هذه المعوقات في كل من المعوقات الاقتصادية، الحكومية، الاجتماعية و الثقافية.

أ- العقبات الاقتصادية: وهي التي تحد وتعرقل من قيام التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة، وهذه العقبات عديدة ومتنوعة و نذكر منها:

- الحلقات المفرغة **:** والمتمثلة في الفقر، المرض والأمية في البلدان المتخلفة وهذه العوامل فيما بينها تعمل على إبقاء هذه الدول في حالتها من التخلف، ويعد الفقر هو الحلقة الرئيسية في هذه الحلقات، لأنه بدوره يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة والصحة ...إلخ ؛
- قلة ومحدودية توفر وتواجد الموارد الطبيعية لدى العديد من البلدان المتخلفة ؛
- ضيق الأسواق المحلية خاصة في البلدان النامية مما يؤدي إلى ضعف رأس المال المستثمر وبالتالي انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد ؛
- عدم كفاية البنية التحتية المتمثلة في مجالات النقل والمواصلات والاتصالات والمرافق العامة.

ب- **العقبات الحكومية**: حيث تلعب الحكومة دورا هاما في التنمية الاقتصادية إما بالإيجاب أو بالسلبي وذلك من خلال:

- الاستقرار السياسي**:** حيث يجب على الحكومات توفير بيئة ملائمة مستقرة للمشروعات الحديثة، كذلك يجب على الحكومات تجنب الحروب الأهلية والعدوان الخارجي وهذا لتشجيع الاستثمار الأجنبي؛
- الاستقلال السياسي**:** حيث أن الحكومات الاستعمارية لا تعمل على تشجيع تنمية حقيقية في مستعمراتها [1] .

ج- العقبات الاجتماعية والثقافية**:** إذ تعتبر هذه العقبات من أهم العقبات التي تعاني منها الدول النامية ونذكر منها ما يلي:

- العقبة السكانية: المتمثلة في النمو السكاني العالي وسوء توزيعهم؛
- انخفاض المستوى الصحي**:** حيث أن معظم الدول النامية ما توال تعاني من هذا العائق، حيث أن التنمية تحتاج إلى أناس أصحاء أقوياء البنية وذوي تفكير عقلي ناضج لدفع عجلة التنمية؛
- القيم الاجتماعية السائدة : حيث أن المجتمعات النامية تميل إلى التمييز الطبقي وللتفرقة العرقية أو الدينية والولاء للأقارب ،وكل هذه عوامل معيقة للتنمية الاقتصادية [2] .

2- **العقبات الدولية (الخارجية)** : إن العوائق التي تفرضها الظروف الدولية تتمثل في اعتماد البلدان المتخلفة في الكثير من جوانب العمل على البلدان المتقدمة، وهذا لتحقيق التنمية الاقتصادية ، سواء تمثل هذا الاعتماد في رؤوس الأموال أو التكنولوجيا ، إضافة إلى المنافسة القوية التي تمثلها منتجات الدول المتقدمة أمام منتجات الدول النامية، سواء في السوق الدولية أو حتى على مستوى السوق المحلية، وكذلك العوائق التي تفرضها الدول المتقدمة في مجال التجارة الخارجية من خلال سيطرتها الاحتكارية أو شبه الاحتكارية على هذا المجال ، حيث تضع قيودا على صادرات الدول المتخلفة .[3]

---

[1] : فليح حسن خلف ، المرجع السابق ، ص 222.

[2] : محمد عبد العزيز عجمية و آخرون ، **التنمية الاقتصادية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2006 ، ص 203.

[3] : فليح حسن خلف ، المرجع السابق ، ص 223.

المبحث الثالث: أهداف و مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: أهداف التنمية الاقتصادية

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة ، وتختلف هذه الأهداف من دولة إلى أخرى بسبب تباين ظروف الدول وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إلا أن هناك أهداف مشتركة تسعى إليها الدول في مخططها الإنمائي ويمكن حصرها فيما يلي :

- توفير الظروف العامة الملائمة لتنمية القطاعات الاقتصادية ويشمل ذلك توفير درجة من الاستقرار والطمأنينة لتشجيع الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية ؛
- تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية والحد من اللامساواة في توزيع الدخول ؛
- تنفيذ برامج استثمارية طموحة في مختلف مجالات الاقتصاد وتوظيف كافة عناصر الإنتاج في خدمة هذه البرامج ....؛[1]
- زيادة الدخل القومي الحقيقي: حيث أن الدول النامية تعطي أهمية كبيرة لهذا العنصر، لأن هذه الدول تعاني من أزمة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة، وبزيادة الدخل القومي الحقيقي، تتغلب هذه الدول (الدول النامية) على هذا المشكل؛
- رفع مستوى المعيشة: تسعى الدول النامية في خططها الإنمائية إلى تحقيق مستوى معيشة مرتفع، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد زيادة للدخل القومي السنوي فحسب وإنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة؛[1]

[1] : علي جدوع الشرفات ، المرجع السابق ، ص ص 11-12.

- تقليل التفاوت في توزيع الدخول و الثروات **:** يعتبر هذا العنصر هدفا من الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية، فأغلب الدول النامية تعاني من انخفاض الدخل القومي، ومن انخفاض متوسط نصيب الفرد، و تعاني أيضا من اختلالات في توزيع الدخول والثروات ، فقد تستحوذ فئة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة ، بينما تعاني غالبية السكان من الفقر، وانخفاض مستوى دخولهم ، هذا التفاوت يميل إلى وضع الأفراد في طبقات مما يولد لدى الغالبية الإيمان بعدم وجود العدالة الاجتماعية [2]؛
- التوسع في الهيكل الإنتاجي **:** يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، لأن التنمية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي، وزيادة متوسط تصيب الفرد بل تسعى أيضا للتوسع في بعض القطاعات الهامة التي تمد الاقتصاد القومي للاحتياجات اللازمة .

المطلب الثاني: مصادر التمويل الداخلية للتنمية الاقتصادية

تتكون مصادر التمويل المحلي من شقين رئيسين أولهما الادخار الاختياري وهو ما يقوم به الأفراد والهيئات والمؤسسات طواعية وبمحض إرادتهم ،وثانيهما الادخار الإجباري وهو ما يفرض على الأفراد من قبل قوة خارجة عن إرادتهم [3] .

1- **المدخرات الاختيارية:** يرى بعض الاقتصاديين بأن مشكلة الادخار في البلدان النامية لا تتمثل في حجم الفائض الاقتصادي وإنما تعود إلى تبديد هذا الفائض. وتجدر الإشارة إلى أن العبرة ليست في الادخار فحسب ولكن العبارة في توجيه هذه المدخرات نحو الاستثمارات لغرض زيادة رأس المال الاجتماعي واستصلاح الأراضي وإنشاء الصناعات[4] .

*و تتمثل مصادر الادخار في ثلاثة أقسام و هي:

أ- مدخرات القطاع العائلي: وهي الفرق بين جملة دخول الأفراد الممكن التصرف فيها والأنفاق الخاص على أوجه الاستهلاك[5] ، و تعتبر المدخرات العائلية أهم مصادر الادخار في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة ، ومن أشكال مدخرات القطاع العائلي ما يلي :

- الأرصدة النقدية (الأصول السائلة) : المتمثلة في الحلي ، النقود ، المجوهرات ... إلخ ؛
- الاستثمار المباشر: مثل اقتناء الأراضي و المتاجر و المساكن...إلخ ؛
- المدخرات التعاقدية: مثل أقساط التامين و المعاشات...

ب- مدخرات قطاع الأعمال (الشركات) : ينطوي تحت عبارة قطاع الأعمال جميع المشروعات التي تعمل في مجال النشاط الإنتاجي سواء كانت مشروعات عامة أو خاصة[6]،وينقسم هذا القطاع إلى قسمين :

- مدخرات قطاع الأعمال الخاص: أي ما تقوم المنشآت والشركات بادخاره، كذلك تتمثل مدخرات هذا القطاع في الأرباح الغير موزعة؛
- مدخرات قطاع الأعمال العام : تتمثل مدخرات هذا القطاع فيما يؤول للحكومة من أرباح المشروعات المملوكة لها .

2- المدخرات الإجبارية:

---

[1] : إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، **مفاهيم و نظم اقتصادية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2004، ص 274.

[2] :إسماعيل عبد الرحمان،حربي عريقات، المرجع السابق، ص 275.

[3] : محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، **التنمية الاقتصادية** ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، 2003 ، ص 227.

[4] : مدحت القريشي ، المرجع السابق ، ص 190.

[5] : محمد عبد العزيز عجمية ، محمد الليثي ، المرجع السابق ، ص 228.

[6] : صبحي تادرس ، **مذكرات في التنمية الاقتصادية** ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، دون سنة نشر ، ص ص 116-120.

أ- الادخار الحكومي: و هو الفرق بين الإيرادات الجارية* و النفقات الجارية ** ،فإذا كان هناك فائض اتجه إلى تمويل الاستثمارات و تسديد أقساط الدين في حالة مديونية (الحكومة).

ب- الادخار الجماعي: يقصد به ذلك الادخار الذي يقتطع من دخول بعض الجماعات في المجتمع بطريقة إجبارية نتيجة لبعض القوانين ويتميز الأفراد الذين يساهمون في تكوين الادخار الجماعي بأنهم يحصلون على مزايا مباشرة مثل : الخدمات الصحية والتعويضات والمعاشات ...الخ .

المطلب الثالث: مصادر التمويل الخارجية للتنمية الاقتصادية

نظرا لعدم كفاية المصادر المحلية بشقيها الاختياري والإجباري عن الوفاء بحاجات الاستثمار في الدول النامية فهي تحصل على الفرق من مصادر التمويل الخارجية ،و تتمثل هذه المصادر في :

1- **المنح و الإعانات** : و تتمثل في تحويل موارد من الدول المانحة إلى الدول الممنوح إليها وقد تكون هذه المنح والإعانات في شكل عيني أو نقدي،و تعتبر المعونات من الدول الصناعية المتقدمة ومن دول النفط من أهم مصادر التمويل للدول النامية. وقد لعبت المعونات دورا هاما في مساعدة تلك الدول على توفير حاجاتها من الغذاء وبعض الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والمواصلات والكهرباء ...إلخ . [1] .

2- **القروض** : وهي نوعان : قروض عامة وهي التي تعقدها حكومات البلاد النامية مع المقيمين في الخارج سواء كانوا حكومات أجنبية أو هيئات تابعة لها،أما القروض الخاصة فهي تلك التي يعقدها أشخاص طبيعيون أو معنويون في البلدان النامية مع غير المقيمين في الخارج [2] .

و القروض من حيث المدة الزمنية نوعان أيضا: الأول طويلة الأجل والثاني قصيرة الأجل، والقروض طويلة الأجل تنقسم بدورها إلى قسمين:الأول قروض ميسرة أي بفائدة منخفضة وبفترة سداد طويلة والثاني قروض غير مسيرة تكون الفائدة فيها مرتفعة تضاهي أسعار الفائدة السائدة في السوق العالمي[3].

3- **الاستثمار الأجنبي**: يحتل الاستثمار الأجنبي أهمية واضحة في اقتصاديات الدول النامية حيث أن المدخرات المحلية غير كافية لمقابلة حاجات الاستثمار المحلي [4]، و يتمثل الاستثمار الأجنبي في استثمار موارد أجنبية في مشروعات تنموية في البلدان النامية .

و ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين استثمار مباشر و استثمار غير مباشر

- الاستثمار الأجنبي المباشر: وهو استثمار من قبل جهات غير مقيمة بالبلد في منشآت اقتصادية تقع داخل البلد المضيف للاستثمار، و كلمة المباشر تعني سيطرة كاملة أو جزئية على المنشآت التي توجد داخل البلد المضيف.وبعبارة أخرى الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستثمارات في مشروعات يملكها ويديرها الأجانب[5] ؛

* الإيرادات الجارية : هي الضرائب و الرسوم .

** : المصروفات الجارية : مصاريف الإدارة الحكومية و تكاليف المرافق العامة .

[1] : محمد عبد العزيز عجمية ، محمد الليثي ، المرجع السابق ، ص ص 284-285.

[2] : صبحي تادرس ، المرجع السابق ، ص 152.

[3] : مدحت القريشي ، المرجع السابق ، ص 211.

[4] : محمد عبد العزيز عجمية و آخرون ، المرجع السابق ، ص 226.

[5] : مدحت القريشي ، المرجع السابق ، ص 198.

- الاستثمار الأجنبي غير المباشر : هو قيام أشخاص طبيعيون او معنويون مقيمين في دولة أجنبية على مجرد شراء أسهم المشروعات القائمة،و هذه المشاركة في رأس المال المشروعات لا تخول للمستثمر الأجنبي حق المشاركة في الإدارة [1].

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة شاملة حول التنمية الاقتصادية من ناحية مفهومها، نظرياتها، دوافعها، أبعادها وكذا أهدافها وأهميتها. فالتنمية الاقتصادية في حقيقتها عملية حضارية تشمل مختلف مجالات الحياة وتسعى إلى تحقيق رفاهية الإنسان وكرامته، كذلك فإن التنمية الاقتصادية تساعد على استغلال موارد المجتمعات وتطوير واكتشاف الكفاءات مما يدفع البلدان نحو التقدم الاقتصادي والازدهار وكذا مواكبة التطورات العالمية.

وبما أن التنمية الاقتصادية هي محور اهتمام الدول من اجل الوصول إلى التقدم، تم البحث عن الوسائل التي تؤدي إليها، فتم اللجوء إلى الشركات متعددة الجنسيات على أنها أنجع وسيلة لتحقيق التنمية التي تصبو إليها هذه الدول .

[1] : صبحي تادرس ، المرجع السابق ، ص 154.

تمهيد :

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات ظاهرة حديثة، ظهرت مع بداية القرن العشرين و تطورت مع الحرب العالمية الثانية. ونظرا للأهمية البالغة التي تحققها الشركات متعددة الجنسيات فقد حظيت باهتمام كبير و متزايد من قبل الباحثين الاقتصاديين الذين قدموا دراسات حول أنشطتها وقدرتها الاقتصادية و السياسية و أساليب عملها و تغلغلها في اقتصاديات البلدان النامية المضيفة لها.

لذلك خصصنا هذا الفصل لعرض بعض المفاهيم الأساسية للشركات متعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر الذي تمثل في الشركات أداة لتحقيقه، حيث تناول الفصل 3 مباحث تتمثل في:

المبحث الأول: ماهية الشركات متعددة الجنسيات

المبحث الثاني: أساسيات الشركات متعددة الجنسيات

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: ماهية الشركات متعددة الجنسيات

المطلب الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات و خصائصها

أولا : مفهوم الشركات متعددة الجنسيات

في الواقع لا يوجد تعريف موحد للشركات المتعددة الجنسيات ،وإنما تتعدد تعاريفها بقدر عدد الباحثين المهتمين بدراستها، فإضافة إلى مصطلح الشركات متعددة الجنسيات فهي تدعى أيضا بالشركات المشتركة عبر القارات ،والشركات العالمية والدولية ، وكذلك الشركات ما فوق القومية،و في هذا السياق نعرض بعض التعاريف للشركات معددة الجنسيات :

-يعرفها موسى سعيد مطر بأنها : " شركات ذات رؤوس أموال ضخمة تتركز من خلال المركز الأم في إحدى الدول و تنقل نشاطاتها إلى الدول الأخرى من خلال فروعها[1] ".

- تعريف ريموند فرنون **r.vernon**: " الشركات متعددة الجنسيات تمثل زمرة من المؤسسات ذات أحجام هائلة تحقق عوائد مرتفعة و تنخرط للاستثمار في النشاطات التي يشترط فيها استخدام يد عاملة مؤهلة ،وهي مؤسسات تتمتع بصفات مميزة ... و يلزم إذن على هذا النوع من المؤسسات أن تجسد عمليات الإنتاج و التتجير في أكثر من بلد حتى تصبح بمثابة متعددة الجنسيات"[2] .

-آما جون لويس ميخايلي فيعرفها بما يلي : " الشركة متعددة الجنسيات هي كل شركة تنجز كل أو بعض المنتج خارج البلد الأصلي (الأم) الأمر الذي يستدعي إنشاء فروع لها في الخارج"[3].

ثانيا : خصائص الشركات متعددة الجنسيات

تتميز الشركات متعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص أهمها :

-الحجم الهائل الذي تتمتع به : بحيث تمتلك فروع هائلة في البلدان المتخلفة بالإضافة إلى رقم الأعمال الضخم و الأرباح العالية ...الخ ؛
-مركزية الإدارة: حيث تخضع فروع هذه الشركات لسيطرة مركزية موحدة تمارسها الشركة الأم على جميع فروعها في البلدان المختلفة [4]؛
-التفوق التكنولوجي: ويعتبر احد أهم العوامل التي تعطي الشركات متعددة الجنسيات مزايا تنافسية في الأسواق العالمية؛
-تنوع الأنشطة التي تقوم بها: مما أدى إلى تنوع منتجاتها بالإضافة إلى التكامل بين هذه الأنشطة و توزيعها على عدد كبير من الدول [5]؛
-القدرة على الاستجابة و التكيف مع المناخ الاقتصادي والاجتماعي الذي تعمل فيه و هو الأمر الذي أدى بها أن تلعب دورا كبيرا في مسار التطور الاقتصادي العالمي [6]؛

-الانتشار الجغرافي: من خلال انتشار الكثير من فروعها في مختلف النشاطات و في شتى أنحاء العالم بما فيها مراكز الأبحاث و تقديم الخدمات.

المطلب الثاني: أسباب نشوء الشركات متعددة الجنسيات و تطورها

---

[1] : نزيه عبد المقصود مبروك ، **صناديق الاستثماريين الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي** ، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، ، 2007، ص 78.

[2] : Nor Eddine ben freha , **« les multinationales rt la mondialisation enjeux profondeur »,** Edition : dahlab, Alger , 1999 , p 15.

[3] : فارس فضيل ، **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية** ، تحت إشراف الأستاذ : عبد الحميد زعباط ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة ، الجزائر، سنة 2004، ص 56.

[4] : دريد محمود علي ، **الشركة المتعددة الجنسية** ، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية ، 2009، ص 46.

[5] : موسى سعيد مطر و آخرون ، **التمويل الدولي** ، الطبعة الأولى، عمان ، 2008، ص 179.

[6] : فارس فضيل ، المرجع السابق ، ص 56.

إن ظهور الشركات متعددة الجنسيات لم عفويا و إنما جاء نتيجة لجملة من العوامل والأسباب،ومن هذه العوامل ما يلي:[1]

-السعي إلى زيادة أرباح المشروع و تخفيض التكاليف الإنتاجية ؛

-التخفيف عن مخاطر الاعتماد على سوق واحدة؛

-ارتفاع مستوى المعيشة في بعض الدول النامية نتيجة اكتشاف البترول فيها ؛

-تحسن العلاقات السياسية بين الشرق و الغرب مما أدى إلى تزايد نشاط الشركات متعددة الجنسيات ؛

-التغير التكنولوجي السريع والمدهش الذي تسبب في حدوث تغير هام في طبيعة الإنتاج، مما دفع الشركات إلى ضرورة اختراق الأسواق العالمية لأجل الاستفادة من هذا التطور [2]؛

-تزايد المنافسة مما أجبر الشركات على البحث عن سبل جديدة لأجل زيادة كفاءتها عن طريق البحث عن أسواق جديدة.

المطلب الثالث: مصادر تمويل الشركات متعددة الجنسيات

توجد لدى الشركات متعددة الجنسيات مصادر تمويل كثيرة ومتنوعة تعتمد عليها في تمويل استثماراتها الأجنبية المتعددة ، تتباين هذه المصادر من حيث أصلها ، فمنها ما هو ذاتي خاص بالشركة الأم ، و منها ما هو محلي خاص بالوطن الأصلي، ومنها ما هو أجنبي يتعلق بالدول المضيفة المستقبلة لاستثمارات الشركة ، ويمكن توضيحها على النحو التالي [3]:

أولا: مصادر التمويل الداخلية أو المحلية

يعبر التمويل الداخلي أو الذاتي عن مجموع مساهمات الشركة الأم و قروضها الممنوحة إلى مجموع فروعها العاملة ، كما يعبر التمويل الداخلي عن الوضعية التي تلجا فيها الفروع التي هي بحاجة إلى سيولة إلى الحصول على تمويلاتها اللازمة من الفروع الأخرى .

و لقد أصبح هذا المصدر يشكل أهم المصادر في تمويل نشاطات الشركة و مجموع فروعها ، كما يعبر عن التمويلات الممنوحة إلى الشركة من قبل مصادر التمويل المحلية للشركة الأم بالتمويل المحلي ،وهي في غالب الأحيان عبارة عن مؤسسات بنكية تقوم بتمويل العمليات الخارجية للمؤسسات المحلية العاملة في نشاطات التجارة الدولية والاستثمار الدولي ، حيث تمنح هذه المؤسسات القروض كما تقدم التسهيلات إلى الفروع سواء منها القائمة أو الناشئة .

ثانيا: مصادر التمويل الدولية

---

[1] : دريد محمود علي ،مرجع سابق ، ص 63-66.

[2] : فارس فضيل، المرجع سابق ، ص 58.

[3] : فرحي مليكة ، **تأثير الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية المضيفة** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية ، جامعة 08 ماي 1945 قالمة ، 2009-2010- ص ص 60-61.

و هي نوعان : **الأول** هو الأسواق الدولية للعملات الصعبة أو النقد الأجنبي، مثل: سوق عملة الاورو ، وسوق عملة الدولار ، و سوق عملة الاورو دولار ، فهي عبارة عن أسواق مالية دولية ممثلة من قبل مؤسسات بنكية أوروبية وأمريكية على وجه الخصوص، مهمتها التعامل في قبول الودائع تمنح القروض بالعملات الأوروبية و الأمريكية لآجال قصيرة أو متوسطة أو طويلة . أما **النوع الثاني** فهو عبارة عن وكالات أو هيئات دولية مساهمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تمويل بعض النشاطات التجارة الدولية و الاستثمار الدولي، كمؤسسة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ،وغيرها من المؤسسات الدولية التي تكلفت في برامجها بمساعدة الدول النامية في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق منح القروض و تقديم المساعدات التقنية اللازمة ، ويمكن للشركة متعددة الجنسيات الاستفادة من هذه الخدمات في حال ما أثبتت مدى أهمية استثماراتها في المساهمة الفعلية في التنمية الاقتصادية لهذه الدول .

ثالثا: مصادر التمويل الأجنبية

وهي عبارة عن مصادر التمويل المتاحة في الأسواق الأجنبية المستقطبة لاستثمارات الشركات، فحيثما تواجدت فروع الشركات فثمة بنوك تجارية (محلية كانت أو فروع لبنوك أجنبية) عادة ما يتم البدء بها في الحصول على العملة المحلية للدولة المضيفة، وقد تلجأ فروع الشركات متعددة الجنسيات إلى مثل هذه البنوك التجارية ليس فقط للحصول على العملة المحلية ، وإنما أيضا لتحصيل القروض الضرورية التي تتطلبها عملياتها و استثماراتها ، وتختلف القروض الممنوحة في آجالها فمنها قروض قصيرة الأجل تمنح في شكل سيولة مالية أو خصم لأوراق تجارية ، ومنها قروض متوسطة و طويلة الأجل تمنح لتمويل بعض استثمارات الشركة كشراء بعض الأصول الثابتة أو إقامة مشاريع إنتاجية ،وذلك بضمان من الشركة الأم كما تقدم هذه التمويلات المتوسطة والطويلة الأجل في شكل مساهمات تتحصل بموجبها هذه البنوك على بعض الحصص من رأس مال الفروع مما يعطي لها حق المشاركة في العائدات المكتسبة .

المبحث الثاني: أساسيات الشركات متعددة الجنسيات

المطلب الأول : تصنيف الشركات متعددة الجنسيات

يمكننا تصنيف الشركات متعددة الجنسيات وفقا لأشكال مختلفة وذلك من خلال التزامها في الخارج، شكلها التنظيمي ،أهدافها واستراتيجياتها ، القطاعات التي تنشط فيها ، بلدانها الأصلية والبلدان المضيفة لها .

أولا : تصنيف الشركات حسب القطاعات التي تنشط فيها

قدم الاقتصاديان فرنون و ليفنجستون **Vernon et Livongston** تصنيفا للشركات متعددة الجنسيات وفقا للمجموعات التالية [1]:

- المجموعة الأولى: وتشمل الشركات المتكاملة رأسيا و ذات مستوى تكنولوجي عالي؛

-المجموعة الثانية :و تضم الشركات المتكاملة أفقيا و ذات مستوى تكنولوجي مرتفع ، و لكنه أقل حساسية من الجانب السياسي – أي أقل قابلية للتأمين – للبلد المضيف و هي حالة صناعة المنظفات و المشروبات الغازية ؛

-المجموعة الثالثة: و تشكل الشركات التي تنقل التكنولوجيا المتقدمة إلى البلدان المضيفة من خلال الاستثمار المباشر،و ذلك بإقامة فروع إنتاجية و تسويقية تصدر إلى الأسواق العالمية مستغلة بذلك ظروف انخفاض نفقات الإنتاج (الأجور ، المواد الخام ...)

ثانيا : تصنيف الشركات حسب شكلها التنظيمي

يترجم الشكل التنظيمي للشركات أهدافها الإدارية العامة كيفية اتخاذ القرارات من خلاله ندرك الاتساع العالمي لأعمالها و خصائص مجال الأعمال الذي تنشط فيه [2] ، و عليه صنفت الشركات متعددة الجنسيات إلى ثلاثة أنماط و هي [3]:

- شركات ذات نمط مركزي وحيد الجنسية : وهي شركات وحيدة الجنسية (تحمل الجنسية الوطنية) تمتلك فروعا إنتاجية في الخارج ذات إدارة مركزية، حيث يتم اتخاذ جميع القرارات في المركز الرئيسي للشركة للبلد الأصلي، كما يتم تسيير فروعها من قبل مواطني البلد الأصلي ؛
- الشركات ذات النمط اللامركزي : هي شركات ذات إدارة لامركزية ، بمعنى وجود درجة عالية من الاستقلالية في اتخاذ القرارات ، حيث تقل رقابة الشركة الأم على فروعها في الأسواق الأجنبية كما تتعدد في هذا النمط الجنسيات المالكة للشركة ؛
- الشركات ذات النمط الجغرافي : وهي شركات تتمتع بالانتشار الجغرافي ، كما تشترك الفروع مع الإدارة العليا للشركة في أخذ القرارات للمجموعة ككل، فهي شركات كبيرة الحجم ، وهي ذات موارد مالية و بشرية هائلة .

ثالثا : تصنيف الشركات حسب التزامها في الخارج

إذ يمكن تصنيف الشركات متعددة الجنسيات من حيث الحجم و النوع كما يلي [4]:

1- شركات صغيرة و متوسطة : شركة بيك « **BIC** » و شركة سيقما للإعلام الآلي **sigma**
2- شركات كبرى (أقل من **100000**عامل) : مثل شركة لافارج الفرنسية للإسمنت (**la farge**) ، شركة سوزوكي اليابانية للسيارات (**suzuki**)؛

3-شركات عملاقة (أكثر من **100000** عامل): مثل:رونو الفرنسية للسيارات (renault) سيمنس الألمانية للمواد الالكترونية (**siemens**) ؛

---

[1] : عبد السلام أبو قحف ، **اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي** ، الدار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية ،2003، ص ص 26-29.

[2] : محمد السيد سعيد ، **الشركات متعددة الجنسيات و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر، 1978 ، ص 63.

[3]: claude**, les multinationales et l'impérialisme** , Ed : Sociales , Paris , France , 1978 , p p 19-21.

[4] : chertmon.**les multinationales.** Coll : que sais je . France. 1982. P p 38- 39

4-شركات معروفة : مثل صوني اليابانية للالكترونيات(**sony**).

المطلب الثاني : سياسات الشركات متعددة الجنسيات .

تتبع الشركات متعددة الجنسيات عدة سياسات من أجل تعظيم أرباح شركتها الأم باعتبارها مركز الإدارة ، و تتمثل هذه السياسات في :[1]

1- **سياسة التخطيط** : يعد التخطيط أداة فعالة لبلوغ الأهداف العامة للشركة ، و هناك **03** أنواع من التخطيط نصنفها وفق المعيار الزمني كالتالي :

- تخطيط طويل الأجل : يتضمن تعريف للاتجاهات الأساسية و النوعية للشركة و أساليب تحقيقها ،و يتمثل في قرارات المنافسة و غزو الأسواق ....إلخ؛
- تخطيط متوسط الأجل : و يحدد السياسة الإنتاجية و الوظيفية و الجغرافية و كيفية توزيع الموارد ، كما يحدد الأهداف الأكثر تفصيلا للشركة و لفروعها؛
- تخطيط قصير الأجل : عبارة عن خطة تفصيلية للشركة و لفروعها ، و منه تستمد الميزانية السنوية و القرارات السنوية الواجب إصدارها.

2- سياسة الاستثمار: و نعني بها الأسس العامة التي تتخذ على أساسها إدارة الشركة قرارات الاستثمار ، حيث ترتبط هذه الأخيرة بأهداف الشركة ، كما يتضمن قرار الاستثمار تفصيلا للخطط السنوية؛

3-سياسة التمويل : تقوم الشركة بإعداد تخطيط تمويلي في المركز الرئيسي قصد تمويل مختلف عملياتها ، و من مصادر تمويل الشركة لعملياتها نجد :

- التمويل المحلي: و ذلك من خلال الاقتراض من البنوك و المؤسسات المالية المحلية؛
- التمويل الأجنبي : من خلال الاقتراض من البنوك و المؤسسات المالية للدول المستقطبة للاستثمار؛
- مصادر أخرى : قيام الشركة بإصدار الأسهم و السندات ، و هذا لا يتم إلا إذا توفرت أسواق مالية متطورة.

4- سياسة الملكية و السيطرة : يقصد بسياسة الملكية درجة السيطرة على الشركات التابعة من خلال المساهمة في رأس مالها ، و هنا نميز حالتين :

- الملكية الكاملة : قد تبحث الشركة عن مشروع محلي قائم بالفعل إما لشرائه أو للاستيلاء عليه، ومن مزايا هذا النوع هي سهولة الحصول على تسهيلات إنتاجية ، إنشاء مركز تنافسي في ذلك البلد ؛
- الملكية المشتركة : يقوم الطرف المحلي بتقديم مساهمات معتبرة للشركة كالمواد الأولية و إمكانات التسويق

أما سياسية السيطرة فنقصد بها إقامة الشركات متعددة الجنسيات بوضع سلطة مركزية شديدة في المركز الرئيسي للشركات التابعة لها.

5- **سياسة التسويق** : بمعنى تحديد الفرص العالمية للشركة في التسويق و التوزيع ، و ذلك بتحديد المزيج التسويقي المناسب من خلال تحديد نصيب كل فرع من الأسواق و من العائدات.

المطلب الثالث : معوقات الشركات متعددة الجنسيات

[1] : فرحي مليكة ، المرجع السابق ، ص ص 67-69 .

يمكن حصر معوقات الاستثمار في البلدان النامية في العقبات القانونية و التشريعية و العقبات التنظيمية و الإدارة و المالية مثل تعدد سعر الصرف و عدم ثباته و القيود المفروضة على تحويل العملة و تحويل الأرباح و غياب أسواق رأس المال .

أولا : المعوقات الاقتصادية: تتمثل فيما يلي [1]:

1- عدم الاستقرار الاقتصادي و عدم وضوح موقف الحكومات من قضية الاستثمار الأجنبي المباشر؛
2- ضعف و نقص البني الأساسية من خدمات الطرق و النقل و المواصلات و الاتصالات والموانئ و المطارات و غيرها ؛
3- غياب و ضعف أسواق رأس المال اللازمة لتمويل المشروعات الاستثمارية ؛
4- محدودية السوق المحلي بسبب انخفاض الدخل الفردي أو قلة عدد السكان أو كلاهما معا؛
5- تدخل الحكومات في تحديد أسعار السلع المنتجة ،و يصبح المشكل قائما عندما يكون التسعير أقل من تكلفة الإنتاج مما يلحق خسارة بالمستثمر الأجنبي تدفعه إلى تصفية استثماره ؛
6- تدهور قيمة العملة المحلية و تعدد أسعار الصرف ؛
7- ارتفاع معدلات التضخم ، ضعف النظام المصرفي ، الانخفاض الحاد و المفاجئ في قيمة العملة هي ظروف غير مشجعة للاستثمار الأجنبي .

ثانيا : المعوقات القانونية : و تتمثل في :

1. عدم وجود قانون موحد و شامل ينظم الاستثمارات حيث توزع النصوص الخاصة بالاستثمار على أكثر من تشريع ، مما يجعل المستثمر في وضع يصعب عليه فهم النصوص التي تحقق لاستثماراته الاستقرار و النماء ؛
2. عدم استقرار التشريعات التي تنظم الاستثمارات مما يؤثر سلبا على مصالح المستثمر فيولد الشعور بعدم الثقة و الاطمئنان ؛
3. عدم وجود تشريعات لحماية رأس المال المستثمر و عدم الالتزام بالاتفاقيات المبرمة مع المستثمر الأجنبي ؛
4. القيود المفروضة على تملك الأراضي و العقارات و على حركة رأس المال و تحويل الأرباح،وهي قيود تحد من فرص الاستثمار المتاحة ؛
5. فرض بعض القيود القانونية مثل : ضرورة وجود شريك وطني إلى جانب المستثمر الأجنبي .

ثالثا : المعوقات الإدارية و التنظيمية

1. افتقار التنسيق بين الصيغ التنظيمية و التشريعات الاقتصادية الإقليمية التي تحكم العمليات الاستثمارية ، خاصة في مجال الضرائب و الإعفاءات و الرسوم الجمركي؛
2. تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار مما يزيد من تعقيد إجراءات الحصول على التراخيص ؛
3. عدم كفاءة بعض العناصر البشرية من العاملين في إدارات أجهزة الاستثمار ؛
4. ضعف النظام الإداري نتيجة لنقص الخبرة الإدارية و الفنية اللازمة لتسيير المشروع بطريقة سليمة .

رابعا : المعوقات السياسية و الاجتماعية

---

[1] : جان بيرشافور و آخرون ، **النمو و الاستقرار المالي في الشرق الأوساط و شمال إفريقيا** ، في مجلة التمويل و التنمية ، مارس 1996 ، ص ص 27-28.

-عدم الاستقرار السياسي في البلدان النامية ؛

-انخفاض القدرة الشرائية للمواطن

- انتشار الأمية و انخفاض المستوى الثقافي .

المبحث الثالث : الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

1- **مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر**: هناك عدة تعار يف للاستثمار الأجنبي المباشر، نذكر منها:

- تعريف صندوق النقد الدولي: " الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستثمار في مشروعات داخل دولة ما يسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى "[1] .
- تعريف المنظمة العالمية للتجارة : " يحدث فقط عندما يمتلك مستثمر مقيم في البلد الأم أصلا إنتاجيا في بلد آخر هو البلد المضيف قصد إدارته "[2]
- عرفه الدكتور عبد السلام أبو قحف على أنه : " التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار سواء كان مشروعا للتسويق أو للبيع أو التصنيع أو الإنتاج أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي "[3]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو عملية تأسيس مؤسسة أعمال جديدة أو توسيع مؤسسة قائمة و ذلك عن طريق تملك المستثمر الأجنبي حق إدارة و التحكم في كل عمليات المؤسسة إضافة إلى حق ملكية المؤسسة .

2- **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر و أهدافه :**

---

[1] : محمد عبد العزيز عجمية و آخرون ، المرجع السابق ، ص 302.

[2] : ضياء عبد الغفار السمرائي ، **الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية** ،الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد ، 2002 ، ص 14.

[3] : عبد السلام أبو قحف ، المرجع السابق ، ص 481.

أ- **أهميته** : تبرز لنا أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية :

- تدريب العمالة المحلية ،و إكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب ؛
- قيام فروع الشركات متعددة الجنسيات بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من آلات و معدات بشروط ميسرة في السوق المحلي ؛
- قيام المنافسة بين فروع الشركات متعددة الجنسيات و الشركات الوطنية ،مما يدفع هذه الأخيرة نحو محاولة الحصول على أحدث النظم الفنية و الإدارية و تطويرها ؛
- إسهام منتجات فروع الشركات الأجنبية التي تسوق في السوق المحلي في تلبية احتياجات ورغبات مستهلكي تلك المنتجات .

ب- **أهدافه** : من أهم الأهداف ما يلي :

- هدف المستثمر الأجنبي هو تحقيق العائد الملائم و الربح المناسب و البحث عن أكبر فائدة يمكن تحقيقها من المشروع ؛
- المحافظة على رأس المال و ذلك بمحاولة تجنب أكبر قدر من الخسائر عندما تكون الأرباح معدومة ؛
- استمرارية الدخل و زيادته بعيدا عن الاضطرابات و التقلبات [1].

3- **خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر** : يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر منها :

- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج ، فهو يقوم على الاستغلال الأمثل للموارد ؛
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية ،و ذلك من خلال الوفرات الاقتصادية و المنافع الاجتماعية التي تتحقق نتيجة لتواجده ؛
- يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغيير ، حيث يتميز بتحركاته جديا وراء الربح و الفائدة، وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح؛
- يتجه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي ،و بذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم و المناسب .[2]

المطلب الثاني : أساسيات الاستثمار الأجنبي المباشر

1- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار، لذلك يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى نوعين أساسيين هما :

1-1- الاستثمار المشترك :

يرى كولدي **Kolde** أن الاستثمار المشترك هو : " أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو شخصيتان معنويتان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة ،و المشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة و الخبرة و براءة الاختراع والعلامة التجارية ...إلخ "[3]

من خلال هذا التعريف يتضح لنا أن الاستثمار المشترك يتميز بالخصائص التالية :

---

[1] : جميل أحمد توفيق ، **الاستثمار و تحليل الأوراق المالية** ، دار المعارف ، مصر ،1998 ، ص 52.

[2] : دراز حامد عبد المجيد ، **السياسات المالية** ، دار الجامعة ، الإسكندرية ، 2003 ، ص 214.

[3] : أميرة حسب الله محمد ، **الاستثمار الأجنبي المباشر و الغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية** ، الدار الجامعية ،مصر ، 2004-2005 ، ص 29.

- هو عبارة عن اتفاق طويل الأجل لممارسة نشاط إنتاجي داخل البلد المضيف؛
- الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص ؛
- ليس بالضرورة أن يقدم المستثمر حصة في رأس المال بل يمكن المشاركة من خلال تقديم الخبرة أو المعرفة أو العمل ...إلخ .

- مزايا و عيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدولة المضيفة :

أ- المزايا :

- يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و التنمية التكنولوجية ؛
- خلق فرص عمل جديدة ؛
- تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من استيراد ؛
- المساعدة على إدماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي ،و ذلك بتعميم تطبيق الاستثمارات المشتركة بين المؤسسات المحلية القابلة لذلك.

ب- العيوب :

- حرمان الدول المضيفة من المزايا السابقة إذا أصر المستثمر الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار ؛
- انخفاض القدرة المالية للمستثمر المحلي قد يؤدي إلى صغر حجم المشروع المشترك مما يقلل من إسهامات هذا الأخير في تحقيق أهداف الدولة ؛
- إن مساهمة مشروعات الاستثمار المشترك في تحسين أهداف الدول النامية بتوفير عملات أجنبية وتحسين ميزان المدفوعات أو غيرها أقل بكثير بالمقارنة مع مشروعات الاستثمار المملوكة ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي .

- مزايا و عيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر المؤسسات الأجنبية :

أ- المزايا :

- يساعد هذا النوع الشركات الأجنبية على الحصول على موافقة الدولة المضيفة لإنشاء و تملك مشروعات استثمارية تملكا مطلقا ؛
- يساعد في تخفيض الأخطار التي تحيط بالمشروع مثل التأميم و المصادرة ؛
- اقتحام السوق المحلي و الحصول على موقع تنافسي جيد منذ البداية ؛

فإقامة مؤسسة مشتركة مع مؤسسة محلية يجعلها تستفيد من خبراتها فيما يخص خصوصية السوق المضيف (أذواق المستهلكين ، سلوكا تهم ، قنوات التوزيع ...إلخ) ؛

-يعتبر وسيلة للتغلب على القيود التجارية و الجمركية المفروضة بالدول المضيفة .

ب-العيوب :

- يحتاج إلى رأس المال كبير نسبيا ؛
- احتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار ، خاصة في حالة إصرار الطرف الوطني على نسبة معينة في المساهمة برأس المال في مشروع الاستثمار و هذه النسبة لا تتفق وأهداف الطرف الأجنبي ؛
- انخفاض القدرات الفنية و المالية للمستثمر الوطني قد يؤثر سلبا على فعالية المشروع و في تحقيق أهدافه ؛
- ارتفاع درجة الخطر غير التجاري و ذلك أنه قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة إلى إقصاء الطرف الأجنبي من مشروع الاستثمار .

2-1- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي :

تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات ، حيث تقوم هذه الأخيرة بإنشاء فروع لها بالدولة المضيفة. تميز هذا النوع من المشروعات بكبر حجم إنتاجها و تنوعه و باحتكارها لأحدث أساليب التكنولوجيا العصرية، كما أنها تدار من مركزها الرئيسي بالدولة الأم .

- مزايا و عيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بالنسبة للدولة المضيفة :

أ- المزايا :

- زيادة حجم تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الدولة المضيفة ؛
- نظرا لكبر حجم هذا النوع من المشروعات الاستثمارية فإن هذا يؤدي إلى إشباع حاجة المجتمع المحلي من السلعي أو الخدمات المختلفة مع احتمالات وجود فائض للتصدير مما يؤدي إلى تحسين ميزان مدفوعات الدولة المضيفة ، إضافة إلى خلق فرص عمل .

ب- العيوب :خوفا من أخطار التبعية الاقتصادية و احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية المضيفة لهذه الاستثمارات فإن الكثير من الدول النامية تتردد في قبول هذا النوع من الاستثمارات.

- مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر الشركات الأجنبية:

أ- المزايا :

- توفر الحرية في الإدارة و للتحكم في النشاط الإنتاجي و سياسات الأعمال ؛
- كبير حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها و الناتجة عن انخفاض تكلفة المدخلات أو عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية ؛
- يساعد التملك المطلق لمشروع الاستثمارات في التغلب على القيود التجارية و الجمركية التي تضعها الدول المضيفة على الواردات .

ب- العيوب :

- يحتاج هذا النوع من الاستثمار إلى رؤوس أموال ضخمة مقارنة مع الاستثمارات المشتركة ؛
- الأخطار غير التجارية التي قد يتعرض لها المشروع المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي مثل التأميم ، المصادرة ، التصفية الجبرية الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أوالحروب الأهلية في الدول النامية .

3-1- مشاريع أو عمليات التجميع :

تنشأ هذه المشاريع من إبرام اتفاقية بين الطرف الأجنبي و الطرف المحلي عام أو خاص ، يقوم بموجبها الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين بهدف تجميعها لتصبح منتجا نهائيا.

و في معظم الأحيان يقدم الطرف الأجنبي الخبرة و التصميم الداخلي للمصنع مقابل عائد مادي متفق عليه [1] .

[1] : عبد السلام أبو قحف ، المرجع السابق ، ص 24.

2- نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر :

أولا : النظرية الكلاسيكية : يفترض الكلاسيك أن الاستثمار الأجنبي المباشر له الكثير من المنافع لكن معظم هذه المنافع تعود على الشركات المتعددة الجنسيات و قد برر الكلاسيك موقفهم بالعديد من الحجج يمكن تلخيصها فيما يلي :

- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المضيفة ؛
- تميل الشركات الأجنبية إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة ؛
- قد يترتب عن وجود الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يخص هيكل توزيع الدخول و ذلك من خلال ما تقدمه من دخول مرتفعة بالمقارنة بنظيرتها من الشركات الوطنية مما يؤدي إلى خلق الطبقية الاجتماعية ؛
- إن وجود الشركات متعددة الجنسيات قد يؤثر على سيادة الدول المضيفة و استقلالها من خلال:
  - اعتماد التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة على دول أجنبية ؛
  - خلق التبعية الاقتصادية حيث تصبح الدولة المضيفة تابعة للدولة الأم للشركات الأجنبية.

ثانيا : النظرية الحديثة

يبني أصحاب هذه النظرية افتراضهم الأساسي على أن كل من طرفي الاستثمار تربطهما علاقة المصلحة المشتركة فكل منهما يستفيد من الآخر من أجل تحقيق أهداف معينة ، و يرى أصحاب هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية يساهم في تحقيق ما يلي :

- الاستفادة من الموارد المادية و البشرية المحلية المتاحة لدى هذه الدول ؛
- خلق أسواق جديدة للتصدير و بالتالي خلق و تنمية علاقات اقتصادية بدون أخرى أجنبية ؛
- تقليل الواردات ؛
- تحسين ميزان المدفوعات للدول المضيفة ؛
- المساهمة في تدريب اليد العاملة المحلية ؛
- تدفق رؤوس الموال الأجنبية ؛
- نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج و التسويق و غيرها .

3- **اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر** : تنقسم الدول التي ينساب إليها الاستثمار الأجنبي المباشر إلى4 طوائف و هي [1]:

أولا : بلاد متقدمة صناعيا تتيح لبعضها أسواق واسعة و فرصا مجزية للاستثمار و ينساب إلى هذه الدول جانب كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر ؛

ثانيا : بلاد متقدمة الدخل تتمتع بموارد طبيعية كالبترول و المعادن ..إلخ تنساب إليها الاستثمارات الأجنبية للشركات الكبرى و التي تقوم باستغلال تلك الموارد ؛

ثالثا : بلاد تنمو بسرعة و تتضمن قطاعا صناعيا يعتمد عليه ، و يتجه الاستثمار المباشر إلى إنشاء فروع له في تلك الدول مع إعادة استثمار جانب كبير من الأرباح؛

رابعا : بلاد منخفضة الدخل ليس لديها موارد طبيعية ذات أهمية و ذات أسواق قادرة على استيعاب إنتاج المشروع، و لا ينساب إلى هذه الدول إلا القليل من رؤوس الأموال الأجنبية .

---

[1] : عبد السلام أبو قحف ، **اقتصاديات الاستثمار الدولي** ، مطبعة الإشعاع الفنية ، 1991 ، ص 22.

المطلب الثالث : الدول النامية و الاستثمار الأجنبي المباشر

1- **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر** : هناك عدة عوامل تؤثر على اتخاذ قرار الاستثمار وحجمه والدولة التي يتجه إليها و سنحاول تلخيص هذه العوامل فيما يلي :

أ- حجم الناتج المحلي الإجمالي : يعد حجم السوق أحد المتغيرات المهمة المؤثرة في تحديد حجم الاستثمارات الأجنبية و ذلك لأنه يحدد مدى تحقيق المشروع لاقتصاديات الحجم أي أنه كلما كان حجم السوق كبيرا كلما كان بحاجة للاستثمارات لتغطية متطلباته و بالتالي انخفاض التكاليف الإنتاجية إلى حد أدنى و تزداد كمية الإنتاج بنسبة أكبر من الزيادة في التكاليف الكلية مما يزيد من الأرباح المحققة من المشروع فهناك علاقة إيجابية تربط بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات الأجنبية المتدفقة للبلاد[1] .

ب- شروط التبادل التجاري : حيث يتم تحسين شروط التبادل التجاري من خلال :

- الارتفاع النسبي في الرقم القياسي لأسعار الصادرات على الرقم القياسي للواردات ؛
- التأثير على الصناعات التصديرية بحيث يزداد مستوى ما يحققه هذا القطاع من أرباح ؛
- تحسين مداخيل القطاعات الأخرى المرتبطة بقطاع الصناعات التصديرية و بالتالي تحسين الدخل القومي ؛
- التأثير على الحساب الجاري يعني تحسين الميزان التجاري وبالتالي إتباع الحكومة سياسة توسعية من شأنها تحفيز و جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية .

ج- أسعار الصرف :سعر الصرف هو السعر الذي يتم مبادلة إحدى العملات بعملة أخرى في سوق الصرف الأجنبي "

إن تغير سعر الصرف سواء بالارتفاع أو الانخفاض يؤثر مباشرة على التكلفة الحقيقية لعناصر الإنتاج والعمالة و المواد و الأجور و تكاليف النقل ...إلخ و تختلف هذه التكاليف من دولة إلى أخرى مما يؤدي إلى انتقال الاستثمار أو عدوله من دولة إلى أخرى .

و إن للتغيير في سعر الصرف تأثيرا في سعر الفائدة و بالتالي فإن كلفة الاستثمار سوف تختلف مما ينعكس على الاستثمار الأجنبي و المحلي ، كما أن انخفاض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصناعة المحلية ، و بالتالي التأثير الإيجابي على قطاع الصادرات و الميزان التجاري على النشاط الاستثماري في البلد، كما ان التغيرات في أسعار الصرف تؤثر على المستثمرين أنفسهم وذلك بالتأثير في قدرتهم على تقدير حجم ثرواتهم و بالتالي يؤثر على القرار الاستثماري [2] .

د- الاستقرار السياسي و الاقتصادي : حيث يعد من أهم العوامل المؤثرة في جذب المستثمرين ودفعهم إلى الاستثمار في بلد معين ، فالخطوة الأولى للمشروعات الأجنبية المباشرة هي التأكد من المناخ الاستثماري و ذلك من حيث وجود قيود لمراقبة العملة و الإجراءات الحكومية ، قوانين الاستيراد و التصدير و مدى الانفتاح الاقتصادي، إضافة إلى استقرار المؤشرات الكلية كأوضاع الميزان التجاري و ميزان المدفوعات و معدل التضخم و البطالة حجم المديونية و غيرها من المؤشرات الموضحة للاستقرار .

---

[1] : محمد عبد العزيز عبد الله ،**الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي** ،الطبعة الأولى، دار التفانس ، الأردن ، 2005، ص ص 60-65.

[2] :محمد عبد العزيز عبد الله، المرجع السابق ، ص ص 67-68.

أما فيما يخص الاستقرار السياسي فإنه يؤثر في حجم التدفقات للاستثمارات المباشرة من خلال تأثيره السلبي من خلال عدم الاستقرار في مصادر التزويد بمستلزمات الإنتاج و ما يترتب على ذلك من ارتفاع في التكاليف و ضعف الثقة في استقرار نظم الحوافز .

ه- مستوى التضخم : يؤثر التضخم على توقعات المستثمرين والمستهلكين حيث تتسم بالتشاؤم والحذر و بالتالي يسود جو غير مريح على النشاط الاقتصادي و الذي سيؤدي إلى نتائج عكسية غير مرغوبة على صعيد الاستثمارات المحلية ، الأجنبية حيث يؤثر على توقعات الأسعار النسبية و رفعه لمخاطر الاستثمار في المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل .

إذن التضخم يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة [1].

و- درجة الانفتاح الاقتصادي على الخارج :

يقصد به مدى انفتاح الاقتصاد المضيف على الخارج و حجم تعامله معه فرؤوس الأموال الأجنبية تتجه نحو الاقتصاديات المنفتحة على الخارج و تتبع وسائل تشجيع و جذب الاستثمارات الأجنبية، أما نظرية التمييز الجمركي فإنها تتوقع أن البلدان التي تفرض قيودا و حواجز جمركية و غير على استيراداتها لإبقاء اقتصادياتها مغلقة تتجه إليها الاستثمار الأجنبي و رؤوس الأموال الأجنبية حتى يقوموا بالإنتاج و التوزيع داخل تلك الدول تخطيا لتلك الحواجز ، إلا أن وجود درجة عالية من الانغلاق يقلل من وجود هذه الاستثمارات .

ز- الحوافز المقدمة في الدول المضيفة : و يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الحوافز و هي

- حوافز مالية : هدفها الأساسي إعفاء أو تخفيض العبء الضريبي للمستثمر الأجنبي و تتفاوت حسب القطاع الذي يتوجه إليه الاستثمارات ،والجدول رقم (2) يبين أنواع الحوافز المالية للاستثمار الأجنبي المباشر :

جدول رقم (2) : أنواع الحوافز المالية الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر

حوافز مبنية على الربح	-إعفاءات ضريبية ، السماح للمستثمر لخصم الخسائر التي تكبدها أثناء فترة السماح من الأرباح التي يكتسبها لاحقا أو اكتسبها سابقا
حوافز مبنية على العمل	-تخفيضات في مساهمات التأمين الاجتماعي ....إلخ
حوافز مبنية على المبيعات	-تخفيضات في ضريبة الدخل بناء على حجم المبيعات

[1] :محمد عبد العزيز عبد الله، المرجع السابق ، ص 69.

	الكلية....إلخ
حوافز مبنية على القيمة المضافة	-تخفيضات في ضريبة الدخل ...إلخ
حوافز مبنية على نفقات أخرى بعينها	-تخفيضات في ضريبة الدخل بناء على النفقات المتعلقة بنشاطات التسويق و الترويج مثلا
حوافز مبنية على الواردات	-إعفاء من رسوم الواردات على المعدات أو المواد الخام ،و قطع الغيار ...إلخ

المصدر : محمد عبد العزيز عبد الله عبد ، الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي ، الطبعة الأولى ، دار النفائس ، الأردن ، 2005، ص 76.

- حوافز تمويلية : يتضمن هذا النوع من الحوافز توفير الأموال مباشرة للمنشآت بهدف تمويل استثمارات أجنبية جديدة أو عمليات معينة ،و تكون في شكل إعانات حكومية ، المشاركة الحكومية في المشروع ...إلخ، و الجدول الموالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (3) : أنواع الحوافز التمويلية الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر

عون حكومي	مجموعة من الإجراءات لتغطية تكاليف الإنتاج أو التسويق بالنسبة لمشروع ما
اعتماد حكومي بأسعار فائدة مدعومة	قروض مدعومة ، ضمانات قروض ، اعتمادات مضمونة
مشاركة حكومية في رأس المال	مشاركة برأس المال العام في الاستثمارات المحفوفة بالمخاطر
تأسيس حكومي بمعدلات تفضيلية	متوفرة عادة لتغطية أنواع معينة من المخاطر مثل تقلبات سعر الصرف أو تخفيض العملة أو المخاطر الغير تجارية مثل المصادر أو الفوضى السياسية

المصدر : محمد عبد العزيز عبد الله عبد ، المرجع السابق ، ص 77.

حوافز أخرى : هناك بعض أنواع الحوافز يتعذر تصنيفها تحت جنس معين من الحوافز و لكنها تشترك فيما بينها بخاصية زيادة ربحية الشركات الأجنبية ، و يتمثل هذا النوع في توفير البنية التحتية كالطرق و وسائل الاتصال بأنواعها ...إلخ . و الجدول رقم (3) يوضح ذلك:

الجدول رقم (4) : الأنواع الرئيسية لحوافز الاستثمار الأجنبي المباشر الأخرى

بنية تحتية منخفضة التكاليف	تشمل توفير الأراضي و المباني ،إمدادات الاتصالات و النقل و الكهرباء ...إلخ
خدمات منخفضة التكاليف	يمكن أن تشمل الخدمات المقدمة هنا على المساعدة في تحديد التمويل ، تطبيق و إدارة المشاريع ، معلومات عن الأسواق ، توفير مواد الخام ، إمدادات البني التحتية ...إلخ
أفضليات في مجال السوق	عقود حكومية تفضيلية ، منح حقوق الاحتكار ، حماية من المنافسة
معاملة تفضيلية في مجال النقد الأجنبي	أسعار صرف خاصة ، إزالة مخاطر تبادل القروض الأجنبية ...إلخ

المصدر : محمد عبد العزيز عبد الله عبد ،المرجع السابق ، ص 77.

2- **عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية :** نظرا لحاجة البلدان النامية للاستثمارات الأجنبية و المنافسة فيما بينها على جذب هذه الاستثمارات ، و بالتالي فإن انتقال هذه الاستثمارات يتوقف على العديد من العوامل و هي :

أ- العوامل الاقتصادية : تلعب هذه العوامل دور رئيسي في توجيه الاستثمارات الأجنبية واستفادة الدول منها ،و من أهم هذه العوامل حجم سوق البلد ، قوة الموارد الطبيعية ، درجة الانفتاح على العالم الخارجي ، القوة التنافسية للاقتصاد القومي ...إلخ.

ب- العوامل السياسية : تلعب العوامل السياسية دورا لا يستهان به في التأثير على اتجاه الاستثمارات الأجنبية و يأتي في مقدمة هذه العوامل درجة الاستقرار السياسي إضافي إلى العلاقات السياسية التي تحكم العلاقات بين البلد المصدر والبلد المستورد لهذه الاستثمارات.

ج- العوامل القانونية : تتمثل فيما يلي :

- الأنظمة القانونية التي تحكم الاستثمارات الأجنبية في البلدان المضيفة خاصة القواعد التي تحكم دخول الاستثمارات و القطاعات الاقتصادية المسموح الاستثمار فيها؛
- الحماية القانونية المكفولة للاستثمارات الأجنبية ضد المخاطر غير التجارية مثل الحماية من مخاطر التأمين و نزع الملكية ...إلخ؛
- الطريقة التي تحكم الاستثمارات و تطبيق القوانين عليها و كيفية حل المنازعات التي يمكن أن تنشأ بين المستثمرين و الجهات الحكومية .

3- الصعوبات التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية :

و تتمثل أهم المشاكل فيما يلي :

- عدم الاستقرار الاقتصادي و غموض موقف الحكومات من الاستثمار الأجنبي ؛
- اختلال الهياكل القاعدية كمشاكل المواصلات ، النقل ، الطاقة و المياه ؛
- ضعف و نقص أسواق رأس المال اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية ؛
- احتكار القطاع العام لمعظم القطاعات مما يصعب دخول المستثمر الأجنبي في هذه القطاعات ؛
- تدخل الحكومة في تحديد سعار السلع المنتجة وهذا ما يعارض أهداف المستثمر الأجنبي؛
- تذبذب أسعار صرف العملة المحلية ؛
- تذبذب التشريعات المنظمة للاستثمارات مما يولد الشعور بالخطر و قلة الاطمئنان ؛
- القيود المفروضة على تملك الأراضي و العقارات و على حركة رؤوس الأموال ،و تحويل الأرباح و إلزامهم بالمشاركة المحلية و كل هذا يعتبر كقيود تحد من فرص الاستثمار ؛
- عدم الكفاءة في بعض الأيادي العاملة في إدارات أجهزة الاستثمار ؛
- نقص الكفاءة في النظام الإداري المسير للمشاريع ؛
- الاضطرابات الأمنية في بعض الدول النامية مما يؤدي إلى ضعف الثقة و عدم الاطمئنان ؛

- انخفاض المستوى المعيشي للفرد إضافة إلى بعض العادات و التقاليد و تدهور المستوى الثقافي ، كل هذا لا يشجع على الاستثمار بهذه الدول ؛
- فرض بعض أنواع الاستثمارات بهدف امتصاص البطالة، مما يقيد حرية المستثمر .
- و قد تمكنت بعض الدول من تخطي العوائق المذكورة سابقا مثل أمريكا اللاتينية و آسيا وهناك دول أخرى لازالت تتخبط في هذه المشاكل و تحاول التخلص منها .

المطلب الرابع : العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الشركات متعددة الجنسيات

لقد أصبح من البديهي أن الحديث عن الاستثمار الأجنبي المباشر يعني الحديث عن الشركات متعددة الجنسيات ودورها في الاقتصاد العالمي كونها الموجه الأساسي للنشاطات الاقتصادية الدولية، إذ عمدت إلى تدويل الإنتاج عبر تصدير رأس المال بعد أن كانت الاستثمارات الأجنبية تركز على الاستثمار في القطاع الأولي مع كل متطلبات الاستثمار الجديد في المؤسسات المالية المصرفية واتصالات و خدمات في إطار نقل الصناعة نحو الجنوب في إطار التخلص من الصناعات المتقادمة أو الملوثة للبيئة و الاستفادة من العمل الرخيص ، أي بمعنى التخلص من انخفاض الأرباح وكانت سياسات الإصلاح المتمثلة في تخفيف قيود الملكية و القواعد المنظمة لإعادة استثمار الأرباح وتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي و تقديم التسهيلات إلى الشركات المتعددة الجنسية في مقدمة حزمة النصائح التي قدمها الصندوق و البنك الدوليين إلى الدول النامية .

حيث أكدت الاستنتاجات التي توصل إليها المؤتمر الذي ضم اقتصاديين و ممثلين لكبار رجال الأعمال من الولايات المتحدة أو كندا و أوروبا و اليابان ، و الذي دعت إلى انعقاده منظمة الاتحاد الأطلسي للولايات المتحدة في مارس عام **1961** على أن :

" الاستثمارات الأجنبية المباشرة أصبحت القناة الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية ، أما الشركات متعددة الجنسيات فهي المعبر الرئيسي عن هذه الظاهرة التي لم سيسبق لها مثيل "[1]

خلاصة :

من خلال هذا الفصل تعرضنا إلى ماهية الشركات متعددة الجنسيات و الاستثمار الأجنبي المباشر اللذان يسمحان بمرور رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل ، مما جعلها مقصد العديد من الدول النامية و المتقدمة على حد السواء ،و بما أن العديد من الدول النامية تعاني من العجز في تمويل استثماراتها ، فإنها اتخذتهما كبديل لإنعاش اقتصادها ، لذلك فإن هذه الدول تسعى جاهدة إلى جذب الشركات المتعددة الجنسيات من خلال تهيئة البيئة المناسبة لاستقطاب هذه الشركات .

[1] : فرحي مليكة، المرجع السابق، ص 51.

تمهيد:

تعاني معظم الدول النامية من قصور الموارد المالية اللازمة لعمليات التنمية الاقتصادية بها ,وخاصة الموارد من النقد الأجنبي نتيجة لعدم استقرار حصيلة الصادرات وعدم كفايتها . ومن هنا بدأت هذه الدول في البحث عن مصادر تمويل بديلة لتمويل عمليات التنمية بها , ومن أهم المصادر البديلة التي توجهت لها هذه الدول هي الانفتاح على العالم الخارجي وجذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة منها من خلال الشركات متعددة الجنسيات.ونظرا للأهمية البالغة التي تحققها هذه الشركات فقد خصصنا هذا الفصل لعرض إيجابيات وسلبيات الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية ,وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تتمثل في :

المبحث الأول:أثار الشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية.

المبحث الثاني:تقييم أثار الشركات متعددة الجنسيات على الدول المتقدمة و النامية.

المبحث الثالث: أثر الشركات متعددة الجنسيات على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

المبحث الأول: آثار الشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات من أكبر الكيانات الاقتصادية في العالم , حيث لها من الخصائص ما يؤهلها إلى غزو العالم وتحقيق تغييرات كبيرة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية فكان لها الأثر الكبير.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية

1/الآثار على ميزان المدفوعات:يعكس ميزان المدفوعات مستوى تطور ونمو اقتصاد دولة ما, وهو يضم الاستثمارات الأجنبية في شكل تدفقات خارجية لها انعكاسات سلبية على ميزان المدفوعات للبلد المستقبل على المدى الطويل.

ويمكن تعريف ميزان المدفوعات لبلد ما بأنه: *سجل منظم لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) بين المقيمين في البلد **(أفراد . شركات . هيئات حكومية . وبين بقية العالم)** [1].

ولان الشركات متعددة الجنسيات تقوم بتحريك رؤوس الأموال والموارد المالية عند قيامها بالاستثمار في البلدان النامية ، فان ذلك يحدث تغيير في ميزان مدفوعات هذه البلدان وفي المدى الطويل يصبح الأثر سلبيا وذلك بتحويل الشركات متعددة الجنسيات لأرباحها وعوائد استثماراتها إلى بلدها الأصلي، الشيء الذي يسبب اختلالا كبيرا في ميزان مدفوعات الدول النامية . لان نسبة الأموال التي تدخل إليها اقل من النسبة التي تخرج منها .

وبذلك فان للشركات متعددة الجنسيات آثار سلبية وأخرى ايجابية على موازين مدفوعات الدول المستقبلة لها، وسنبدأ بالتكلم عن الآثار الايجابية والمتمثلة في :

- دخول رؤوس الأموال في المرة الأولى عن طريق الاستثمار الأجنبية؛

- قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء وحدات إنتاجية محلية لإحلال الواردات، مما يساعد الدول المضيفة في تخفيض نفقاتها بالعملة الصعبة التي كانت تدفعها لأجل استيراد سلع كانت سابقا لا تستطيع إنتاجها محليا ،أو في حالة قدرتها على إنتاج تلك السلع ولكن بتكلفة مرتفعة ،وهو ما يؤدي إلى اقتصاد في العملة الأجنبية ومنه يكون الأثر ايجابيا على ميزان المدفوعات؛

- إنتاج الشركات المتعددة الجنسيات لمنتجات موجهة للتصدير مما يؤدي إلى زيادة صادرات الدول المضيفة من السلع و الخدمات نحو الخارج، و بالتالي الحصول على موارد من العملة الصعبة؛

- قيام الشركات المتعددة الجنسيات ببيع عملاتها الأجنبية للحصول على العملة المحلية التي تحتاجها لتمويل مدفوعاتها المحلية؛

- التزام الشركات متعددة الجنسيات بإعادة استثمار جزء من أرباحها المحققة داخل الدولة المضيفة.

ويمكن تلخيص الدور الايجابي للشركات المتعددة الجنسيات على ميزان المدفوعات فيما يلي:تعمل الشركة متعددة الجنسية على توفير رأس المال و التكنولوجيا و الخبرات للدول النامية التي تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية بها و من ثم تزيد صادراتها و تقوم بإنتاج سلع و خدمات بديلة لوارداتها[2].

2/ الآثار على الناتج المحلي الإجمالي :

---

[1] :بن زارة سفيان ، **الشركات وتأثيرها على اقتصاديات الدول النامية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر ،2004، ص 59.

[2] :محمد عبد العزيز عجمية و آخرون،المرجع السابق ،ص 349.

إن زيادة درجة المنافسة بين الشركة متعددة الجنسية و الشركات المحلية تؤدي إلى القضاء على الاحتكارات، و من ثم تحقيق الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة، و يترتب على هذا الأمر في النهاية زيادة مستوى الناتج المحلي وارتفاع معدل النمو به.

المطلب الثاني : الآثار الاجتماعية للشركات المتعددة الجنسيات على الدول النامية :

1/آثار الشركات المتعددة الجنسيات على العمالة :

للشركات متعددة الجنسيات أثر كبير على العمالة وعلى حجمها وشروط استعمالها حيث أنها شغلت سنة **1975** أزيد من **46** مليون شخص عبر العالم .

وبذلك نقول أن الشركات المتعددة الجنسيات تخلق مناصب شغل عبر العالم سواء في بلدانها الأصلية أو البلدان المستقبلة لنشاطها ،وهي بذلك تسمح للعمال من الاستفادة من شروط وظروف عمل أحسن ومن امتيازات اجتماعية عديدة ومن رواتب في الغالب ما تكون أعلى من رواتب الشركات المحلية الوطنية والخاصة ،إلا أنها مقارنة إلى أجور عملها في بلدها الأصلي وفروعها الموجودة في البلدان المتقدمة تكون اقل منها بكثير .

وكذلك الحالة بالنسبة لفترات العمل، حيث أن فروع الشركات متعددة الجنسيات الموجودة في البلدان النامية تكون أطول مما هي عليه في فروع نفس الشركة في بلدانها الأصلية أو في البلدان المتقدمة .

نأخذ على سبيل المثال الشركة التالية :

GERVAIS-DANONE في فرنسا يعمل كل عامل **1824** ساعة عمل في السنة وفي فروعها بالمكسيك يعمل كل عامل **2256** ساعة عمل في السنة[1].

-أي أن العامل الفرنسي في **شركة دانون** يعمل حوالي **42** ساعة في الأسبوع في فرنسا في المقابل نجد نفس العامل في المكسيك يعمل حوالي **49** ساعة أي بفارق **7**ساعات في الأسبوع.

وحتى نكون موضوعيين يجب علينا ألا ننفي دور الشركات متعددة الجنسيات في تخفيض معدلات البطالة في البلدان المستقبلة لها ، وفي رفع مستويات كفاءة العمال خاصة في البلدان النامية.

والجدول الموالي يبرز لنا تطور مستوى العمالة في بعض الدول النامية.

[1] : فريدة بيالة،**الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص علوم التسيير ،جامعة الجزائر 1999، ص 136 .

جدول رقم (5) : تطور حجم العمالة في بعض الدول النامية(2005-2008)

الدولة	إجمالي نسبة التشغيل/ عدد السكان			
	2005	2006	2007	2008
الأرجنتين	54	55	56	57
شيلي	51	52	50	50
المكسيك	58	59	58	57
البرازيل	63	63	64	64
ماليزيا	60	60	60	61
تايلاند	73	72	72	72
الصين	72	72	72	71
اندونيسيا	60	60	61	62
غانا	66	65	65	65
الكاميرون	60	60	59	59
كينيا	73	73	73	73
نيجيريا	52	52	52	52
زامبيا	61	61	61	61
تونس	41	41	41	41
المغرب	46	47	46	46
مصر	41	42	43	43
الأردن	38	38	37	38

المصدر : تقرير التنمية العالمي، 2002.

من خلال الجدول يتبين أن حجم العمالة في ارتفاع مستمر وذلك في اغلب الدول النامية ولو كان هذا الارتفاع نسبي وطفيف، ويرجع هذا السبب تزايد السكان في هذه الدول ونموهم السريع والمرتفع.

2/ **آثار الشركات متعددة الجنسيات على الأجور** :

يمكننا تلخيص تأثير الشركات متعددة الجنسيات على الأجور بالدول النامية فيما يلي :

- بما أن الأجور في الدول الأصلية للشركات متعددة الجنسيات تكون اكبر من الأجور في الدول المضيفة ،فان هذه الشركات تكون مستعدة لدفع أجور اكبر من تلك التي تمنحها الشركات الوطنية ؛

- تعمل الشركات متعددة الجنسيات على عرض أجور أكثر ارتفاعا من اجل اجتذاب اليد العاملة التي تتمتع بالخبرة والتأهيل؛

- إنتاجية ومردودية الشركات متعددة الجنسيات تكون اكبر من إنتاجية ومردودية المؤسسات الوطنية مما يمكنها من دفع أجور أعلى .

3/ آثار الشركات متعددة الجنسيات على نقل التكنولوجيا :

يعتبر التقدم التكنولوجي المصدر الرئيسي للقوة والتطور والتقدم في كل المجالات، ففيه يتعمق الفرق الموجود بين الشعوب والبلدان .

تنشا التكنولوجيا في البلدان المتقدمة وتنتقل إلى البلدان الأخرى الأقل تقدما، وبذلك أصبحت الشركات متعددة الجنسيات تسيطر على إنتاجها وتصدير التكنولوجيا وذلك عن طريق :

- بيع الأجهزة والآلات والمصانع ؛

- بيع الشهادات وبراءة الاختراع .

ومنه أصبحت الشركات متعددة الجنسيات محور رئيسي لنقل التكنولوجيا في العالم وهذه الهيمنة هي وسيلة إستراتيجية بيد هذه الشركات، فالتحويل يكون لفروعها بالدرجة الأولى ثم إلى المؤسسات التي تخدم مصالحها.

أي أن التكنولوجيا تنتقل في إطار داخلي من بلد إلى آخر أي بين المؤسسة الأم وفروعها هذا لرفع مردوديتها واحتكارها .

المطلب الثالث : آثار أخرى للشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية :

1- تساهم الشركات متعددة الجنسيات في سد 4 فجوات رئيسية في الدول النامية وهي :

- الفجوة بين النفقات العامة والإيرادات العامة : من خلال زيادة حصيلة الإيرادات نتيجة للضرائب على نشاط هذه الشركات ؛

- الفجوة الادخارية : وذلك من خلال توفير الموارد الاستثمارية اللازمة لعمليات التنمية، وتغطية القصور في المدخرات المحلية لمقابلة الاستثمارات المطلوبة ؛

- فجوة النقد الأجنبي : الناتجة عن قصور موارد النقد الأجنبي اللازمة لاستيراد المعدات والآلات ومستلزمات الإنتاج، فضلا عن السلع الضرورية ؛

- الفجوة التكنولوجية : وذلك من خلال توفير احتياجات الدول النامية من المعارف الفنية والإدارية والتكنولوجية الحديثة التي تحتاجها هذه الدول، وذلك لان الشركات متعددة الجنسيات تعد المصدر الرئيسي للتكنولوجيا الحديثة في العالم حاليا.

2 -زيادة درجة المنافسة في السوق المحلي: وذلك بسبب وجود تنافس بين شركات متعددة الجنسيات و الشركات المحلية للحصول على نصيب لكل منهما في السوق المحلي، و يترتب على ذلك ارتفاع بجودة و نوعية السلع و الخدمات، فضلا عن انخفاض سعر السلعة أو الخدمة مما يترتب على ذلك الأمر في النهاية زيادة رفاهية أفراد المجتمع كمستهلكين .

3- الارتفاع بمستوى الإنتاجية : ويتم ذلك إما بصورة مباشرة حيث تقوم الشركات متعددة الجنسيات بجلب التكنولوجيا الحديثة، مما يؤدي إلى تحسين جودة المنتج و الارتفاع بمستوى الكفاءة الإنتاجية، أو بصورة غير مباشرة من خلال توفير عديد من برامج التدريب للعمالة، في الشركات المحلية فضلا عن

تحفيز الشركات المحلية على إقناع التكنولوجيا الحديثة أو تطوير التكنولوجيا المتاحة لديها، ويترتب على ذلك في النهاية ارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية .

4-الارتفاع بمستوى الكفاءات الإدارية : حيث تصطحب الشركات متعددة الجنسيات معها أساليب إدارية عالمية، مما يرفع من كفاءة الإدارة بالشركات المحلية من خلال محاولتها تقليد الأساليب الإدارية الحديثة و الاستفادة من هذه الشركات و التعلم منها، حيث تكون بمثابة مراكز لتدريب مثل هذه الكفاءات الإدارية .

5- الحد من استنزاف العقول البشرية في الدول النامية: حيث تجد العمالة الماهرة و الخبرات والكفاءات الفرصة للعمل في مثل هده الشركات بدلا من الهجرة إليها في خارج البلاد [1].

المبحث الثاني : تقييم أثار الشركات متعددة الجنسيات على الدول المتقدمة و الدول النامية

المطلب الأول : أثار الشركات متعددة الجنسيات على الدول المتقدمة

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات المحقق الرئيسي للاستثمار الأجنبي في العالم والمتمثل في الحركات الدولية لرأس المال من الدولة الأم و إليها.

إن هذه الحركات تؤثر على التجارة الخارجية للبلد الأصلي باعتباره أن الاستثمار في الخارج يعتبر بمثابة إحلال الصادرات في البلد الأصلي و بالتالي له تأثير مباشر على ميزان المدفوعات،كما يحدث أثر على التشغيل أيضا.

1-أثر الشركات متعددة الجنسيات على ميزان المدفوعات:

إن العلاقات المباشرة بين الاستثمار المباشر و الميزان التجاري لبلد الشركة الأم لها عدة أشكال هي:

1-يمكن الاستثمار المباشر أن يحدث تراجعا في الميزان التجاري ، ففي حالة كون هذا الاستثمار يحل محل الصادرات بطريقة مباشرة لحالة الشركة :

أ-التي تنتج في البلد **ب** سلعة كانت تستورد من طرف البلد **ب** أو بطريقة غير مباشرة السلعة المنتجة في **ب** موجهة نحو بلد أخر كان البلد أ يصدرها له من قبل .

في حالة الاستثمارات التي تهدف إلى البحث عن تكاليف الإنتاج التنافسية و التي تنتهي بإعادة التصدير نحو البلد الأصلي و تنتج عنه زيادة في الواردات.

2-يمكن أن يدفع الاستثمار المباشر بالصادرات نحو الزيادة و بالتالي تحسن الميزان التجاري و ذلك في حالة إنشاء فروع الزيادة و بالتالي الميزان التجاري و ذلك في حالة إنشاء فروع تجارية أو استيراد شبكات للتوزيع قصد تسويق منتجات المستثمر في الخارج .

3-يمكن أن يكون انعكاسات الاستثمار في الخارج معدومة على الميزان التجاري.

في حالة المنتجات المتبادلة دوليا تلك التي تتم في نطاق قريب من مكان الإنتاج وكذا في حالة الاستثمار الذي يهدف إلى إنشاء فروع لتركيب القطاع المفصلة فقد لا يكون تأثيرهم بحجم الصادرات محسوسا.

[1] : محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، المرجع السابق ، ص ص 348-350.

4-إن تحديد انعكاسات الاستثمار المباشر في الخارج على ميزان المدفوعات أمرا معقدا جدا فهي تؤثر على عدة مستويات في مدة زمنية غير محددة ، حيث يمكن أن لا تظهر نتائج الاستثمار في فروع الشركة في الخارج إلا عدة سنوات يمكن أن تميز الانعكاسات في المدى القصير في الجدول أدناه.

2-أثار الشركات متعددة الجنسيات على الدول المتقدمة:

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات المحقق الرئيسي للاستثمار الأجنبي في العالم والمتمثل في الحركات الدولية لرأس المال من دولة الأم و إليها.

إن هذه الحركات تؤثر على التجارة الخارجية للبلد الأصلي باعتباره أن الاستثمار في الخراج يعتبر عناية إحلال الصادرات في البلد الأصلي و بالتالي له تأثير مباشر على ميزان المدفوعات ،كما يحدث أثر على التشغيل أيضا.

الجدول رقم (6): انعكاسات الاستثمار المباشر على ميزان المدفوعات.

الانعكاسات الإيجابية	الانعكاسات السلبية
-دخول عوائد الخدمات و العملات -تطور صادرات السلعة التجهيزية السلع نصف مصنعة و الخدمات الموجهة نحو فروع الشركة و أسواقها	-خروج رؤوس الأموال لتمويل الاستثمار في السنوات الأولى من عمر المشروع -الاستيراد من الفروع و استبدال السلع المنتجة محليا في السابق نتيجة لتخصص الشركة -استبدال الصادرات نحو البلدان المستقبلة بالمبيعات المنتجة محليا.

المصدر : إبراهيم شاوش توفيق، **العولمة و الشركات متعددة الجنسيات**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص علوم التسيير،جامعة الجزائر،2000-2001، ص130.

المطلب الثاني : أثر الشركات متعددة الجنسيات على التشغيل

إن دراسة و تحليل انعكاسات التعدد القومي للشركات على التشغيل في بلد الشركة الأم ،ناتج في الحقيقة من مخاوف النقابات من مخاطر ضياع مناصب التشغيل ، إذ ترى هذه النقابات أن الشركات عند الاستثمار في الخارج تحرم بلدانها من أسواق التصدير وتخلق مصادر جديدة للاستيراد بسبب التكاليف المتدنية لليد العاملة و نتحدث هنا عن تصدير اليد العاملة.

إن هذه الرؤية غير صحيحة بالكامل و هذا لعدة أسباب نذكر منها[1]:

1-إن الاستثمار المباشر في الخارج لا يتم على حساب الاستثمار الداخلي ، فخلا عشرية الثمانينات لم يمثل في دول**OCDE** إلا **0.73%** من استثماراتها الداخلية ؛

2-تعرف تكاليف اليد العاملة في الصناعات التركيبية تناقصا في كلفة الوحدة بسبب التقدم التكنولوجي و التنظيمي؛

3-لقد تمت الاستثمارات المباشرة في الخارج منذ تطورها في سنوات الثمانينات في الدول المتقدمة،وحتى في الدول النامية بسبب الطلب الكبير الذي تعرفه أسواقها و ليس للاستفادة من التكاليف المتدنية لليد العاملة؛

4-يختلف تأثير الاستثمار في الخارج على التشغيل الذي أخذه هذا الاستثمار،فالاستثمار عن طريق الاندماجات،الإمتلاكات ، لا يؤدي إلى ضياع مناصب الشغل خاصة و أن الشركات أصبحت تفضل هذا النوع من التوسع الخارجي .

يجب النظر إلى العلاقة بين التشغيل و الاستثمار المباشر في الخارج نظرة ديناميكية ففي الأجل القصير يمكن لعمليات تحويل مراكز الإنتاج نحو البلدان النامية أن تحمل أثارا سلبية إلا أنها يمكن أن تساهم في الأجل البعيد في تطوير مداخيل الدولة المستقبلة و بالتالي خلق منافذ جديدة للتصدير وبالتالي الزيادة مستقبلا في التشغيل[1].

المطلب الثاني : اثر الشركات متعددة الجنسيات على دفع و تمويل عجلة التنمية الاقتصادية في الدول النامية

نشاهد في الوقت الحاضر تزايد أهمية الشركات متعددة الجنسيات بعد أن أخذت عقدة التخوف من سيطرتها على الحالة السياسية و الاقتصادية في الاختفاء، و يستدل على تزايد أهميتها من خلال قيام العديد من الدول النامية بإتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تهدف من ورائها إلى اجتذاب اكبر قدر ممكن من الشركات متعددة الجنسيات.

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات وسيلة من وسائل التمويل التي تلجا إليها الدول النامية من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية إلى جانب القروض و المنح و الإعانات و غيرها. و تتميز الشركات متعددة الجنسيات بالمقارنة مع الوسائل المذكورة التي تلجا إليها الدول النامية بكثير من المزايا، يتمثل أهمها فيما يلي :

-تقوم الشركات متعددة الجنسيات على أساس دراسات عميقة وذلك لحرص المستثمر الأجنبي على عدم تقديم أمواله وخبراته إلا بعد أن يتبين من دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية سلامة المشروع الذي يستثمر فيه ؛

- الشركات متعددة الجنسيات ليست مجرد تحويل نقد أجنبي سيساهم في سد فجوة الصرف الأجنبي كما هو الحال في المعونات والقروض الأجنبية، إنما هو يمثل تمويلا في معناه الحقيقي، أي انه يتخذ شكل تحويل موارد حقيقية من الخارج تتمثل في المعدات والآلات الحديثة اللازمة لإقامة المشروعات ومعها

[1] :إبراهيم شاوش ،**العولمة و الشركات متعددة الجنسيات** ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص علوم التسيير،جامعة الجزائر ، 2000-2001.

[1]:زيان عبد القادر ، **الشركات متعددة الجنسيات و أثرها على دول العالم الثالث**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،2000-2001،ص35 .

الخبرات الفنية والإدارية والتنظيمية والمالية والتسويقية والتي يمكن أن تحطم الكثير من الاختناقات التي تقف في طريق التنمية الاقتصادية ؛

-تساهم الشركات متعددة الجنسيات في خلق العديد من الوفرات الاقتصادية التي تدفع حركة التصنيع في الدول النامية وذلك بقيام المشروعات الجديدة بإنشاء بعض أو كل المرافق اللازمة لها؛

- تلعب الشركات متعددة الجنسيات دورا ملموسا في توفير بعض مستلزمات وعناصر الإنتاج غير المتوفرة؛

-تساهم في إنشاء المشروعات في تقديم خدمات إنتاجية تفيد المشروعات الوطنية كإنشاء معاهد لتدريب اليد العاملة الوطنية على الأساليب الفنية المتطورة ،وإنشاء ورش إصلاح وصيانة الآلات ؛

- تمكن الشركات متعددة الجنسيات من تحفيز المنتجين الوطنيين على تطوير أساليب إنتاجهم عن طريق منافستهم للمستثمرين الأجانب؛

- تساهم في الارتفاع بأذواق المستهلكين وتطير أنماط الاستهلاك التقليدية و هذا نتيجة لأنواع السلع المرتفعة الجودة التي تروج لها لوسائل إعلامية حديثة؛

- تساهم في فتح أسواق جديدة في الخارج أمام المنتجات المحلية؛

- إن المزايا النسبية للاستثمار الأجنبي و التي أتينا على ذكر أهمها سلفا تتمثل في جوهرها في نقل المعارف المتطورة إلى جانب رؤوس الأموال وهي عناصر تشكو البلدان النامية من ندرتها. ويمكن القول بأن الآثار الإيجابية للشركات متعددة الجنسيات يمكن أن تتضاءل أو ربما تتحول إلى أثار سلبية في حالة غياب الضوابط التي توجه و تقود الاستثمار الأجنبي نحو تنمية الأنشطة الاقتصادية التي تدفع الاقتصاد القومي إلى مرحلة الانطلاق.[1]

المطلب الثالث: الآثار السلبية للشركات متعددة الجنسيات على التنمية الاقتصادية بالدول النامية :

يرى بعض الاقتصاديين أن الشركات متعددة الجنسيات تمثل امتداد للاستعمار القديم في ثوب جديد، وهذا نتيجة لما يترتب عليها من استمرار تبعية الدول النامية للدول المتقدمة، وبالتالي يترتب على هذه الشركات عديد من الآثار السلبية على اقتصاديات الدول النامية، لعل أهمها:

- استنزاف الموارد الوطنية؛

- ضياع الفرصة أمام الاقتصاد المحلي لاستغلال الموارد استغلالا ذاتيا في الصناعات الوطنية؛

- زيادة عجز ميزان المدفوعات:وذلك نتيجة لتحويل الأرباح إلى الخارج بدلا من إعادة استثمارها فضلا عن زيادة وارداتها من المعدات والآلات و مستلزمات الإنتاج؛

- الأعباء والتكاليف التي تتحملها الدول النامية لجذب الشركات متعددة الجنسيات: و تتمثل تلك الأعباء التي تؤثر سلبا على عملية التنمية الاقتصادية في :

[1] :صبحي تادرس,المرجع السابق ،ص ص160-161.

*تخفيض الضرائب؛

*منح الامتيازات؛

*أثمان الأراضي المنخفضة لإقامة المصانع؛

*الحماية الجمركية.

وكثيرا ما يترتب على تنافس الدول النامية في جذب الشركات متعددة الجنسيات الآن تفوق التكاليف و الأعباء ما يعود عليها من منافع.

ـ تسوية أنماط الإنتاج و الاستهلاك: حيث توجه الشركات متعددة الجنسيات استثماراتها إلى إنتاج السلع و الخدمات التي تحقق الربح السريع الذي يلبي طلبات الأفراد ذات القوة الشرائية المرتفعة، مما يترتب عليه زيادة الإنفاق الاستهلاكي على العديد من السلع التي لا تلاءم أنماط الاستهلاك بهذه الدول ولا تتناسب مع مستويات الدخول بها، مثل: مشروبات المياه الغازية مستغلين في ذلك وسائل الدعاية والإعلام و التسويق القوية لدى هذه الشركات. و كذلك انتشار صناعة المنظفات الصناعية بأنواعها المختلفة ،و الملابس المصنعة و التوسع في إنتاج السجائر و الدخان في الوقت التي يقل فيه إنتاج واستهلاك مثل هذه السلع في الدول المتقدمة، و كل هذا يترتب عليه زيادة الإنفاق الاستهلاكي، ومن ثم انخفاض معدلات الادخار اللازمة لتمويل الاستثمارات الإنتاجية في مثل هذه الدول؛

ـإحياء ظاهرة الثنائية الاقتصادية :حيث يترتب على أجزاء الشركات متعددة الجنسيات إحياء ظاهرة الثنائية الاقتصادية التي عانت منها الدول النامية إبان فترة الاستعمار الأجنبي لهذه الدول، والتي كانت تمثل احد الأساليب الأساسية للتخلف الاقتصادي في هذه الدول، و بالتالي ينقسم إلى اقتصاد القومي في هذه الدول إلى قطاعين: احدهما قطاع حديث و متطور يستخدم احدث الأساليب الفنية، و يتميز بارتفاع مستوى الإنتاج و الأجور به. و الأخر قطاع بدائي متخلف، يتميز بانخفاض مستوى الإنتاج و الأجور به. و يترتب على ذلك اختلا ل في توزيع الدخل ووجود فجوة بين طبقات المجتمع؛

ـ عدم ملائمة التكنولوجيا المستخدمة لظروف الدول النامية:

حيث أن الشركات متعددة الجنسيات تستخدم تكنولوجيا على درجة عالية من التقدم و التكثيف الرأسمالي، في حين أن التكنولوجيا الأكثر ملائمة لظروف الدول النامية هي التي تكون مكثفة لعنصر العمل نظرا لوفرة عنصر العمل الرخيص بها ،كما أنها تعاني من انتشار طاهرة البطالة بكافة أشكالها. –كما أن هذه الشركات تقدم التكنولوجيا المتقدمة للدول النامية و لكنها لا تعطى سر هذه التكنولوجيا إلى هذه الدول، فضلا عن أنها لا تشجع على البحث و التطوير كي يتم اختراع هذه التكنولوجيا بهذه الدول؛

التأثير سلبيا على البيئة : تؤثر هذه الشركات على البيئة في الدول النامية سلبيا، حيث انه عادة ما تتركز أنشطتها في مجالات تزيد من تلوث البيئة، مثل:الصناعات الاستخراجية و صناعات البتروكيماويات و الأسمدة و الاسمنت بدلا من توطن مثل هذه الصناعات في دولها نظرا إلا أنها تخضع لمعايير بيئية مشددة بسبب الاهتمام الشعبي و الرسمي بذلك بينما، لا توجد مثل هذه المعايير والقيود في الدول النامية.

/لمبحث الثالث : اثر الشركات متعددة الجنسيات على التنمية الاقتصادية في الجزائر

المطلب الأول : الإطار التشريعي المنظم الاستقطاب الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر

نتيجة لانفتاح الجزائر على الرأسمال الأجنبي و المحلي الخاص، و انتهاجها مسار الانتقال إلى اقتصاد السوق، تحتم عليها إيجاد الصيغة القانونية التي تتلاءم مع التطورات العالمية التى تشهدها، لذلك كان قانون الاستثمار محلا لأربع مراحل :

1-قانون النقد و القرض رقم 90- 10

صدر قانون النقد و القرض بتاريخ **14ا فريل 1990** ،فهو يعتبر إطار تنظيمي للقطاع المصرف، حيث أعطى بنك الجزائر مسؤولية السياسية النقدية و الرقابة على الجهاز المصرفي. فبموجب هذا القانون أصبح بإمكان غير المقيمين تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر بهدف تمويل المشاريع الاقتصادية مع ضرورة مراعاة احتياجات الاقتصاد الوطني الجزائري فيما يلي:[1]

[1] :عمار زودة، **محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجستير، فرع الإدارة المالية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007- 2008 ،ص ص250- 251 .

-توازن سوق الصرف؛

-إحداث و ترقية الشغل؛

-تطوير مستوى الإطارات و الموظفين الجزائريين؛

-شراء الوسائل التقنية الاستغلال الأمثل محليا مثل : براءات الاختراع العلامات .....الخ.

*يتعلق مضمون هذا القانون بالسماح لغير المقيمين بالاستثمار المباشر في الجزائر، حيث نصت المادة **181** منه على:

-يعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي،جزائري أو أجنبي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي خارج الجزائر؛

- يعتبر مقيما كل شخص طبيعي أو معنوي، يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي في الجزائر.

*ووضع هذا القانون مجموعة من المبادئ الأساسية في مجال الاستثمار أهمها :

-تشجيع الاستثمار الأجنبي وكذا القطاع الخاص، و عدم التفرقة بينه و بين القطاع العام، إضافة إلى إزالة العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي خصوصا ؛

-حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة البنك الجزائري في مدة شهرين، أي انه يتم ذلك بعد **60** يوم من تقديم الطلب إلى بنك الجزائر؛

- يمكن القول أن قانون القرض والنقد وضع بشكل تام للمنظومة المصرفي،ة والنظام النقدي في مسار الانتقال من اقتصاد مسير مركزيا إلى اقتصاد موجه بآليات السوق.

2/ المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بالاستثمار

إن المستجدات العالمية والاقتصادية فرضت على الجزائر التحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، واعدت لذلك منظومة قانونية منها تعديل **1993** الذي أعدته الحكومة الجزائرية بتاريخ **1993-10-03** المتعلق بترقية الاستثمار في الجزائر بعد مصادقة البرلمان عليه، والغاية منه :

- إعطاء ضمانات وحوافز تشجيعية مع أولوية المشروعات التي توفر زيادة موارد البلاد من العملة الصعبة ؛

- تهيئة الظروف الملائمة لتسهيل انتقال رؤوس الأموال وإبعاد العوائق الإدارية والإجراءات المعرقلة لنمو الاستثمار ؛

- إفساح شراكة رأس المال الوطني مع رأس المال الأجنبي وكذا الخاص .

* وقد ركز هذا المرسوم على :

- **مبدأ حرية الاستثمار :** هذا المبدأ يضمن حرية الاستثمار لكافة المستثمرين سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين ،عام او خاص ، مقيم أو غير مقيم في النشاطات المنتجة للسلع والخدمات باستثناء القطاعات المخصصة للدولة ، ولأحد فروعها ؛

- **أصناف الاستثمار :** يمكن للمستثمر الخاص محلي أو أجنبي أن يستثمر في مشروع جديد، توسيع طاقة الإنتاج ...الخ؛

- **مبدأ المساواة :** هذا المبدأ يضمن نفس الحقوق والواجبات بالنسبة للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، الأجانب والمحليين ؛

- أنشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها :

تم إقامة هيئة تشرف على تكريس وتجسيد الضمانات والامتيازات التي جاء بها المرسوم ؛

- **مبدأ الحماية :** حيث تم توضيح الإجراءات اللازمة لحماية المستثمرين داخل حدود الجزائر وخاصة منها شرط التحكيم في حالة نشوء نزاع بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية ؛

- **مبدأ التشجيع على الاستثمار :** حيث يمكن للمؤسسات المستثمرة سواء كانت محلية أو أجنبية أن تستفيد من عدة تسهيلات مثل : الإعفاء من الرسوم والتخفيض من الرسوم الجمركية .

3/ الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار :

صدر هذا القانون حسب الأمر رقم **01-03** المؤرخ في **20 أوت** سنة **2001** والمتعلق بتطوير الاستثمار، ويحدد هذا النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات .

وقد تم إلغاء كل الأحكام السابقة والمخالفة لهذا الأمر خاصة المتعلقة بالمرسوم التشريعي رقم **93-12** ماعدا القوانين المتعلقة بالمحروقات .

ومن بين ما تم إلغاؤه : الامتيازات والضمانات والمساعدات الممنوحة للمستثمرين التي جاء بها المرسوم التشريعي .

ويقصد بالاستثمار في إطار هذا القانون ما يلي :

- اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة ، أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل والهيكلة؛

- المساهمة في رأس مال المؤسسات في شكل مساهمات نقدية أو عينية ؛

- استعادة النشاطات في إطار الخوصصة الجزئية أو الكلية ؛

بموجب الأمر**01-03** تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار برئاسة رئيس الحكومة، وهو جهاز استراتيجي لدعم وتطوير الاستثمار بجانب إنشاء المؤسسة العمومية المتمثلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(**ANDI**) لدى رئيس الحكومة، وهي مؤسسة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، أنشئت كبديل للوكالة الوطنية لترقية ومتابعة ودعم الاستثمار **(APSSI)** تحت وصاية وزير المساهمة وتنسيق الإصلاحات ، يتم تحديد صلاحيات هذه الوكالة وتنظيمها وفقا للمرسوم التنفيذي رقم **01-282** المؤرخ في **24** سبتمبر **2001** .[1]

المطلب الثاني : المؤهلات والعراقيل التي تواجهها الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر :

تتمتع الجزائر بوفرة الموارد الطبيعية والبشرية مما يجذب اهتمام المستثمرين الأجانب،إلا أن هذه المؤهلات قد تبقى غير كافية نظرا لوجود حواجز وعراقيل تقف في وجه هؤلاء المستثمرين.

[1]: صليحة زايدي , **معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل تفعيله في الجزائر** , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية ، تخصص إدارة الأعمال ،جامعة 08 ماي 1945 ،قالمة، 2009-2010 ،ص ص 58-59.

1/ مؤهلات الجزائر : نذكر منها : [1]

- الموارد الطبيعية والصناعات الاستخراجية : تتمتع الجزائر بموقع جغرافي ممتاز حيث تمتاز بطول شاطئها الذي يبلغ **1200كلم** على جنوب البحر المتوسط، وكذا اتساع أراضيها الزراعية في الشمال، أما الجنوب فهو يشمل الصحراء وهي منطقة غنية بالموارد الطبيعية والمحروقات، فالجزائر غنية بالبترول في منطقة حاسي مسعود، أما الغاز الطبيعي فيتمركز في حاسي الرمل وفي عين اميناس، وقد صنفت الجزائر على الصعيد العالمي كسابع دولة منتجة للغاز في عام **1999** ،وكأول دولة مكتشفة لمنابع جديدة للبترول في الفترة **(1994-1995)**

- الموارد البشرية : تتميز الجزائر بيد عاملة مؤهلة نسبيا وذات تكلفة ضعيفة، فالمستثمر سواء كان محلي أو أجنبي لن يجد صعوبة في البحث عن مهارات في سوق العمل، أضف إلى ذلك الموقف الايجابي للجزائريين اتجاه الأجانب الذي أكده سبر الآراء الذي قامت به إحدى المجلات الاقتصادية هذا السبر اظهر أن **82 %**من الجامعيين لهم موقف ايجابي من مجيء رأس المال الأجنبي مقابل **49**%من الأميين المؤيدين لهذا الأمر، بالإضافة إلى تميزها بهرم سكاني شاب .

- البنية التحتية : تمثل البنية التحتية شريان الاقتصاد الجزائري، حيث تمتلك الجزائر شبكة طرقات تبلغ **90** ألف كلم، كذلك فهي تمتلك **31** مطار منها **13** مطارا دوليا يجري العمل على تحديثها، بالإضافة إلى امتلاكها لـ : **13** ميناء صناعي وتجاري منها **9** موانئ متعددة الخدمات و **4** متخصصة في نقل المحروقات ، أما عن الطاقة الكهربائية فهي تغطي كافة التراب الوطني.

2/ العراقيل التي يواجهها المستثمرون الأجانب :

رغم كل الجهود التي بذلتها السلطات الجزائرية من اجل تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هناك عراقيل يمكننا أن نذكرها فيما يلي :

- محدودية السوق المحلية نتيجة انخفاض مستوى الدخل الفردي ؛

- رغم امتلاك الجزائر لهياكل قاعدية من خدمات الطرق والنقل والمطارات ... ،إلا أنها تبقى ناقصة ومازالت بحاجة إلى تطوير ؛

- تبعية أغلبية البنوك التجارية الموجودة في الجزائر إلى القطاع العام، ومن البديهي أن المستثمر الأجنبي يرغب في التعامل أكثر مع البنوك الخاصة نظرا لما تمتاز به من تسهيلات في عمليات الصرف والحصول على القروض وتحويل رأس المال وغيرها من العمليات البنكية؛

- إضافة إلى العراقيل الخاصة بالوضعية الأمنية، وفي هذا الصدد نشير إلى بلدنا الجزائر الذي عانى من تأزم الأوضاع الأمنية، التي تسببت في إفساد صورة الجزائر على المستوى الإقليمي والدولي وبالتالي أصبحت عائقا أساسيا يعيق تمركز الشركات المتعددة الجنسيات؛

- **عدم الاستقرار السياسي**:مرت الجزائر بعهد من الاضطرابات وظروف سياسية صعبة في فترة التسعينات جعلت الجزائر تحتل المرتبة السابعة من حيث خطورة الاستثمار، فعدم الاستقرار النسبي للطاقم الحكومي يؤثر حتما على قرار الاستثمار، ونأخذ على سبيل المثال أن الحكومة أخذت أشواطا

[1] :دحماني سامية : **تقييم مناخ الاستثمار و دوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع نقود مالية، جامعة الجزائر، 2001، ص 205.

كبيرة في التفاوض مع المستثمرين الأجانب ثم يأتي هذا المستثمر فيجد رئيس حكومة آخر وطاقم جديد ويجد إطارات أخرى تحكم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.[1]

المطلب الثالث : تقييم دور الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر :

1/-التوزيع الجغرافي للشركات متعددة الجنسيات في الجزائر

جدول رقم (7) : أهم الدول المستثمرة في الجزائر و قيمة الاستثمارات الصادرة عنها خلال الفترة 2003-2010.

البلدان المستثمرة		قيمة الاستثمارات	النسبة	البلدان المستثمرة		قيمة الاستثمارات	النسبة
أوروبا	ألمانيا	114	1.5	دول	مصر	2299	94
	بلجيكا	15	0.2	Meda	الأردن	35	1.5
	اسبانيا	4296	58		لبنان	38	1.56
	فرنسا	616	8.3		المغرب	24	1.05
	إيطاليا	183	2.5		تونس	21	0.86
	النرويج	1622	20.7		تركيا	12	0.50
	هولندا	114	1.5				
	البرتغال	23	0.3				
	المملكة المتحدة	159	2.2				
	سويسرا	229	3.1				
	باقي لأوربا	17	0.2				
مجموع أوروبا		7388	51	مجموع MEDA		2429	16.7
دول آسيا	استراليا	205	27.15	أمريكا	و م أ	1510	72.63
و	الصين	543	68.90	الشمالية	كندا	569	27.37
أستراليا	كوريا الجنوبية	10	1.26				
	الهند	16	2.03				
	اليابان	14	1.77				
مجموع آسيا و أسترالي		788	5.4	مجموع أمريكا الشمالية		2079	14.5
دول	السعودية	373		دول			
الخليج	الإمارات	157		أخرى			

1:مراد بن اشنهو , **حوار الجريدة الخبر** , العدد 2765, الصادرة بتاريخ 2000/01/20 ،ص 03.

	الكويت	1176					
	باقي دول الخليج	97					
مجموع دول الخليج		1803	12.4	18			

المصدر : فرحي مليكة ،تأثير الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية المضيفة ، -دراسة حالة الجزائر - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة ، 2009-2010 ،ص 129.

- أما استثمارات دول meda فقد مثلت نسبة **16,7%** من مجموع الاستثمارات الإجمالية التي تلقتها الجزائر خلال هذه الفترة، وتأتي مصر في المرتبة الأولى بنسبة **94 %**من هذه الاستثمارات؛

- وقد مثلت الاستثمارات الخليجية نسبة **12,4**% ،وتأتي الكويت في المرتبة الأولى بنسبة **65,22 %**من هذه الاستثمارات ؛

- أما عن استثمارات أمريكا الشمالية فقد مثلت نسبة **14,5%** من مجموع الاستثمارات وذلك بمجموع 2 مليار و 79 مليون اورو، وتتركز استثمارات الو.م.أ في قطاع الطاقة حيث تتواجد اكبر الشركات البترولية في الصحراء الجزائرية ،وتمثل الشركات الأمريكية نسبة **35%**من مجموع الشركات البترولية الدولية المتواجدة في الجزائر خلال الفترة **1999-2003** ؛

- وأخيرا فان الاستثمارات الآسيوية في الجزائر محدودة نسبيا إذ تمثل نسبة **5,4 %**من مجموع الاستثمارات التي تلقتها الجزائر خلال الفترة **2003-2009**،وتأتي الاستثمارات الصينية في مقدمة البلدان الآسياوية الأكثر استثمارا في الجزائر وذلك بنسبة **68,9**%من مجموع استثمارات هذه الدول .

2/ تقييم الشركات المتعددة الجنسيات حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر :

للوقوف على واقع الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر ،لابد من تقييم هذه الشركات وفقا لأهم القطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد الجزائري .

أ –**التقييم في قطاع المحروقات والمناجم :** مازال قطاع الطاقة في الجزائر يشهد نموا متواصلا بفضل العوامل الداخلية والدولية المواتية، وللمستثمر الأجنبي في هذا القطاع الحصة الوافرة منه حيث نجد أن الاستثمارات الأجنبية ارتفعت من **671** مليون دولار سنة **1999** إلى **25** مليار دولار سنة **2005** أي ما يعادل **11 %**من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الإفريقية .

أما فيما يخص تطوير الحقول قدر المبلغ الإجمالي الذي حققه الشركاء الأجانب خلال الفترة (**2000-2005**) ب : **7,7** مليار دولار، وتم انجاز أهم المشاريع من قبل الشركات الانجليزية**30 %** والأمريكية **20 %**والاسترالية **16 %**والاسبانية **15 %**،ومن جهة أخرى يجري مشروعين هامين احدهما مع الشركة الصينية من اجل انجاز مصنع للتكرير بارزيو بطاقة **6** مليون طن سنويا باستثمار يقدر بـ : **150** مليون دولار ،وآخر مع الشركة الألمانية لانجاز مصنع لإنتاج الهليوم بسكيكدة باستثمار قدره **140** مليون دولار .

وفيما يخص تطبيق قانون المحروقات المعدل فأشار الوزير انه لم يتغير في جوهرة بل أدخلت عليه بعض التعديلات تتعلق بإجبار (سونطراك) بأخذ نسبة لا تقل عن **51%** في كل العقود.[1]

ب : التقييم في القطاعات الاقتصادية الأخرى :

لا تزال الشركات متعددة الجنسيات المستثمرة في القطاعات الأخرى غير النفطية محدودة، ذلك رغم الفرص والمؤهلات التي تمتلكها الجزائر .

الجدول رقم (8): توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خارج قطاع المحروقات للفترة (2000-2005)

القطاع	عدد المشاريع	النسبة	المبلغ (مليون دج)	النسبة
الزراعة	10	2	2110	0.37
البناء و الأشغال العمومية	54	10.75	19799	3.50
الصناعة	322	64.14	229407	40.30
الصحة	4	0.8	891	0.15
النقل	12	2.4	1624	0.28
السياحة	9	1.8	14685	2.9
الخدمات	87	17.31	36348	6.42
الاتصالات	4	0.8	260627	46.08
المجموع	502	100	566491	100

المصدر : فرحي مليكة ، المرجع السابق ، ص ص 132-133.

3-الآثار الاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات في الجزائر

مما لا شك فيه أنه لكل ظاهرة آثار تترتب عنها على مستوى المحيط الذي تدور فيه ، و من هنا يمكن توضيح مختلف الآثار الاقتصادية التي تخلفها الشركات متعددة الجنسيات على الجزائر.

أ-الآثار على العمالة :

تظهر مشكلة البطالة في مختلف دول العالم و في مقدمتها الدول النامية و على رأسها الجزائر ،و ذلك بمعدلات مختلفة، وقد مكنت الشركات متعددة الجنسيات من التخفيف من حدة هذه المشكلة خاصة مع الإصلاحات الاقتصادية الوطنية ،و هذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (9) معدل البطالة في الجزائر للفترة الممتدة (2007-1996) :

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل	27.9	28	28	29	29	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8

[1]

البطالة	9											

المصدر : البنك الدولي ، تقرير التنمية العالمي ، 2008.

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات البطالة كانت في سنتي **1997 و 1998** تقارب **28 %** إلا أنها تراجعت بشكل ملحوظ سنة **2007** لتصبح **13.8%** ،و هذا نتيجة للإصلاحات الاقتصادية المدعومة بالانفتاح الذي شجع الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف القطاعات الاقتصادية

و حسب تقرير المنظمة العربية لضمان الاستثمار فإن المشاريع الاستثمارية التي تدخل ضمن الشراكة الأجنبية منذ **2002** إلى غاية **2010** قد توظف ما يقارب **940832** منصب عمل ، و يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي :

الجدول رقم (10) : مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب عمل خلال الفترة (2002-2010)

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	عدد مناصب العمل	النسبة (%)
الاستثمار الأجنبي المباشر	283	46552	4.95
الشراكة	245	27717	2.95
مجموع الاستثمار الأجنبي	528	74269	7.89
الاستثمار المحلي	67280	866563	92.11
المجموع	67808	940832	100

المصدر : المنظمة العربية لضمان الاستثمار ، إحصائيات 2009 ، ص 4.

من خلال الجدول يتبين أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كان منخفضا مقارنة بالاستثمارات المحلية أي أنه لم تبلغ مناصب العمل التي وفرها هذا الاستثمار سوى **46552** منصب عمل آي ما يعادل نسبة **4.95 %** من إجمالي مناصب العمل التي وفرتها المشروعات الاستثمارية المصرح بها خلال نفس الفترة و المقدرة بـ **940832** في حين وفرت مشروعات الشراكة **27717** منصب عمل فقط بنسبة **2.95 %** و يرجع ذلك لضعف مستوى و حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث أنها لم تبلغ في مجموعها سوى **7.89%** من مناصب العمل خلال هذه الفترة .

و بصفة عامة ، يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة بالشكل المباشر أو غير المباشر، فمستوى هذه الأخيرة يتأثر بعاملين أساسيين في الدول المضيفة و هما :

-اختيار تقنيات الإنتاج المستعملة ؛

-بنية المنتوج و تركيبته .

ب-الآثار على ميزان المدفوعات

إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء تلك التي ترد للدولة المستقطبة له ، أو تلك التي تصدر منها إلى الخارج ، تشكل في مجملها حركات لرؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل ،و التي يجب على الدولة أخذها على محمل الجد عبر تسجيل مختلف عملياتها و مختلف تغيراتها ،و ذلك لكونها تخص جزء

من عملياتها الاقتصادية ، التي تنجزها خلال فترة معينة ، و بالتالي تقيد ضمن حساب رأس المال .هذا الأخير يعتبر من ضمن الحسابات الأخرى التي يتضمنها ميزان المدفوعات ،و بالتالي عملية تقدير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سواء الواردة منها أو الصادرة هي جزء من التقدير العام لميزان المدفوعات لأي دولة مضيفة الاستثمار الأجنبي المباشر سواء دول متقدمة أو دول نامية [1] .

و قد بلغت صادرات الجزائر سنة **2006** حوالي **52.822** مليار دولار أمريكي، مقابل **46** مليار دولار أمريكي سنة **2005** ، و ذلك بزيادة نسبتها **14.82 %** و يرجع ذلك إلى التحسن الملحوظ في صادرات النفط ، إذ بلغت **51.75** مليار دولار سنة **2006** بزيادة قدرها **14.77 %** مقارنة بسنة **2005**،و يرجع هذا إلى زيادة توافد الشركات متعددة الجنسيات و تركيزها على الاستثمار في مجال المحروقات ، فيما بلغت الصادرات الأخرى خلال سنة **2006** ما يقارب **1.06** مليار دولار أمريكي مقابل **907** مليون دولار سنة **2005**.

أما فيما يتعلق بالواردات فقد بلغت خلال سنة **2006** حوالي **21.005** مليار دولار مقابل **20.357** مليار دولار سنة **2005** ، بزيادة نسبتها **3.18 %** و تتكون أهم واردات الجزائر من معدات صناعية و مواد استهلاكية بالإضافة إلى مواد أولية زراعية، و قد بلغ فائض الميزان التجاري سنة **2006** حوالي **31.817** مليار دولار مقابل **25.644** مليار دولار سنة **2005** ، و بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات حوالي **251 %** سنة **2006** مقابل **226 %** سنة **2005** [2].

جدول رقم (11) : وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2006-2005) :

الوحدة بالمليون	سنة 2005		سنة 2006		نسبة النمو
	دينار جزائري	دولار أمريكي	دينار جزائري	دولار أمريكي	
الصادرات	3374564	46001	3836879	52822	% 14.83
الواردات	1493643	20357	1526179	21005	% 3.18
ميزان المدفوعات	1880921	25644	2310700	31817	% 24.07
نتيجة التغطية	% 226		% 251		

المصدر : المركز الوطني للمعلومات و الإحصائيات ، تقرير لسنة 2006 للتجارة الخارجية للجزائر، وزارة المالية ، مديرية المعلومات العامة ، ص 2.

ج- الآثار على الناتج المحلي :

بخصوص آثار الشركات متعددة الجنسيات على الناتج المحلي ، فإنها تتجلى من خلال قيام هذه الشركات بتنشيط العملية الإنتاجية و خلق التجارة الداخلية بينها و بين الشركات المحلية ، و هذه آثار إيجابية لكون تلك العمليات تؤدي إلى الزيادة في كمية السلع و الخدمات النهائية المحققة في فترة محددة و هي سنة واحدة .

[1] : فارس فضيل ، المرجع السابق ، ص ص 139-140.

[2] :المركز الوطني للمعلومات و الإحصائيات ، **تقرير لسنة 2006** ، للتجارة الخارجية للجزائر ، وزارة المالية ، مديرية المعلومات العامة ، ص ص 1-10

ولقد أثبت تقرير الاستثمار العالمي من خلال الإحصائيات أن تدفقات رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي المباشر المنسوبة إلى الناتج المحلي في تزايد مستمر ، خاصة في الدول النامية [1].

ويمثل الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة من الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 إلى 2008 كما يوضح الجدول الموالي :

الجدول رقم (12) : نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2000-2008)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر	0.80	2017	1.87	0.93	1.04	1.06	1.54	1.25	1.57

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقارير متفرقة ، الكويت.

من خلال تحليل معطيات الجدول السابق ، نجد أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في تطور حيث بلغت ذروتها سنة **2001** ، و هذا راجع إلى التعديلات التشريعية لقوانين الاستثمار في تلك الفترة ، لكنها سرعان ما انخفضت في السنة الموالية أي سنة **2002** و **2003** ثم واصلت الارتفاع إلى أن وصلت **1.57 %** سنة **2008**.

د- الآثار على المديونية الخارجية :

من المؤكد أن أهم العوامل الأساسية المحددة لاستثمارات المحلية و الأجنبية تكمن في الاستقرار الاقتصادي للدولة ،و الملاحظ أن مؤشر المديونية الخارجية يعتبر واحد من هذه العوامل التي تعكس هذا الاستقرار الاقتصادي ،و كغيرها من البلدان النامية ، فقد لجأت الجزائر إلى الاستدانة من الخارج لتمويل نموذج التنمية الاقتصادية الذي اعتمدته الجزائر خاصة في سنوات التسعينات و قد ارتفعت الديون الخارجية للجزائر إلى نحو **3.5** مليار دولار مع نهاية **1995** ،و نتيجة للوضع المشار إليه فإنه تم الاتصال بالمؤسسات النقدية الدولية و خاصة صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ، و قد تم التوصل بعد مفاوضات إلى إعادة جدولة الديون الخارجية ، كذلك خصص صندوق النقد الدولي مؤسسات مالية ، دولية لتقديم مساعدات استثنائية تقدر بـ **5.5** مليار دولار لتقويم ميزان المدفوعات، و الجدول الموالي يبين لنا حجم و تطور المديونية خلال السنوات الأخيرة .

الجدول رقم (13) : تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1996-2008

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الديون الخارجية بالمليار دولار	33.65	31.22	30.47	28.31	25.26	22.44	22.54	23.20	21.40	16.48	5.72	5.75	5.47

المصدر : البنك الدولي ، تقرير التنمية العالمي ، 2008.

[1]:كواحلة يمينة ، **تقييم أداء التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة من 1980-2000** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود مالية، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، 2004 ، ص 24.

من خلال الجدول نلاحظ أن المديونية الخارجية في تراجع مستمر حيث انتقلت من 33.65 مليار دولار عام **1996** إلى **5.47** مليار دولار عام **2008**، و يعتبر هذا التراجع تراجع قياسي و هذا راجع إلى السياسات التي اعتمدتها الجزائر لإصلاح الوضع الخارجي ، كما أن سوق النفط كان في صالح الجزائر حيث شهدت أسعاره ارتفاعا مستمرا .

4- آفاق الشركات متعددة الجنسيات في الجزائر :

يمكن توضيح آفاق الشركات متعددة الجنسيات في عدة نقاط أهمها :

-**توفير مناصب الشغل** : إن نسبة البطالة في الجزائر في ارتفاع مستمر مثلها مثل باقي الدول المتخلفة الأخرى،و في إطار هذه الحالة تتدخل الشركات متعددة الجنسيات لتوفير مناصب شغل دائمة و بأقل تكلفة و بالتالي تخفيض العبء على الدول ؛

- **ترقية الصادرات غير البترولية :** إن **95 %** من الصادرات الجزائرية تعتمد على البترول،و ما دام هذا الأخير محدود و غير دائم توجهت السياسة الاقتصادية إلى ترقية صادرات أخرى و كان من الضروري اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي الذي سوف يقوم بمشاريع إنتاجية من شانها أن تمول السوق الخارجية و بالتالي التوازن في الميزان التجاري ؛

- **تحديث وسائل الإنتاج** : إذ أن للمستثمر الأجنبي دور كبير في هذا المجال فهو يقوم بـ :

- جلب التكنولوجيا الجديدة ؛
- تحسين مستوى الإنتاج؛
- تحديث وسائل الإنتاج .

-**تحرير التجارة الخارجية :** لقد كانت التجارة الخارجية محتكرة من طرف المؤسسات الحكومية ، لكن بعد الإصلاحات أصبح القطاع الخاص يمسك أكثر من **50 %** من التجارة الخارجية ؛

-المساواة في المعاملة بين المستثمرين المحليين و الأجانب و تطهير المحيط من البيروقراطية والرشوة؛

-احترام الاتفاقيات التي وقعتها الجزائر مع مختلف الدول الهيئات الدولية .

خلاصة

إن للشركات متعددة الجنسيات دور كبير في التنمية الاقتصادية من حيث زيادة الإنتاج أو تحسينه أو التسويق الأمثل له ، و من ثم تحسين المكاسب و زيادتها،و لا يكون هذا إلا بالتوزيع الأمثل لهذه الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية المختلفة.و التنمية بشكل عام في البلدان النامية تعاني من العديد من المشاكل على هذا الصعيد ، خاصة و أننا نجد أن أكثر الشركات متعددة الجنسيات تركز على جانب النفط و المحروقات في هذه البلدان ، و هذا المشكل من أهم المشاكل التي تعرقل دور الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية.

خاتمــة :

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات ظاهرة إقتصادية ذات طابع إقتصادي،والشركة متعددة الجنسيات أطلق عليها هذا المصطلح لتوزيع نشاطاتها في أغلب أنحاء العالم فهي شركة عابرة للقارات أو الحدود، و تتميز عن نظيراتها وحيدة الجنسية بالإستثمار الدولي الذي يحتم عليها التعامل مع جميع التشريعات و القوانين الوطنية (قوانين الدولة الأم و قوانين الدولة المضيفة) والقوانين الدولية و تتميز بعدة خصائص مختلفة جعلت منها شكلا فريدا على مستوى باقي أشكال الشركات نظر لضخامة حجمها و سرعة حركتها و نمو قدرتها على التكيف مع الواقع الذي ساهم في إنتشارها الواسع على مستوى العالم و سهولة تكاملها و تسايرها مع الأنظمة العالمية المختلفة و قد ساعدها في ذلك تعدد إستراتيجياتها و أشكالها و تباين أشكال إدارتها بما يتوافق مصالحها الخاصة بما في ذلك سرعة غزوها لأسواق الدولية،وبذلك فهي تحدث أثار كثيرة و متنوعة على الإقتصاد الدولي و الوطني و التي تتميز بدورها بالإزدواجية بدون أثار سلبية و أخرى إيجابية على مستوى الإقتصاد العالمي بما فيه إقتصاديات الدول النامية المضيفة و المتقدمة.

و تتحدد طبيعة هذه الآثار طبقا لمصالح الشركات متعددة الجنسيات و قدرة الدول المضيفة على إستعابها بما يساير مناخها الإقتصادي و السياسي و الإجتماعي ، كما تلعب القوانين دورا أساسيا ضبط العلاقة بين الشركات متعددة الجنسيات و الدول المضيفة لها.

و بهذا نكون قد أجبنا على الإشكالية الرئيسية في طرق غزو الشركات متعددة الجنسيات الأسواق العالمية و كذلك أثارها المترتبة عن ذلك.

أما فيما يتعلق بالنتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة فهي :

1-إن الشركات متعددة الجنسيات هي شركات عابرات الحدود أو عابرتان القارات تملك فروع داخل العديد من الدول و هذه الوحدات مرتبطة ماليا و قانونيا بالشركة الأم .

2-تتمثل أهم خصائص الشركات متعددة الجنسيات في تنوع و ضخامة إنتاجها و أنشطتها و نطورها التكنولوجي الفائق و قدرتها على الإبتكار و توفرها على رؤوس الأموال اللازمة لتوسعها على المستوى العالمي و على المستوى التنظيمي تميز بتوفر الخبرات و المطارات في كافة المجالات.

3-إن أهم دوافع إنشاء الشركات متعددة الجنسيات.

4-تتميز الشركات متعددة الجنسيات بالإنتشار عبر العالم نظرا لإعتمادها إستراتيجيات متنوعة كفيلة بتخطي أغلب الإعانات الوطنية و الإستفادة إلى أبعد الحدود من المميزات التي يمنحها الإقتصاد الدولي.

5-أهم أثار الشركات متعددة الجنسيات على الدول المضيفة هي أثار سلبية على المدى الطويل أما بالنسبة لأثار على الدول المتقدمة فهي لإيجابية خاصة على مستوى موازين مدفوعاتها و مبادلاتها التجارية.

6-كما يمكن إستنتاج أثار إيجابية إلى جانب السلبية على الدول المضيفة فيما يخص نقل التكنولوجيا و جانب العمالة خاصة.

7-كان من أهم الشركات متعددة الجنسيات أن تستحوذ على كل مصادر الثروة العالمية حتى تتمكن من الهيمنة على إقتصاديات دول العالم.

8-تبقي الشركات متعددة الجنسيات المتحكم الأول في تحفيز الإستثمارات الأجنبية والمسير للمبادلات التجارية الدولية لتفرغها بحر دول العالم و مواكبتها لجميع القوانين والأنظمة.

التوصيـات :

1-بالرغم من أن ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات أصبحت واقعا إجتماعيا علنيا إلا أنه يجب الإشارة إلى المخاطر التي تحيطها من جميع جوانبها ،هذا حتى تستطيع التعامل معها في ظل المخاطر أو على الأقل التعامل من حدتها ، من بين هذه المخاطر أن من الشركات متعددة الجنسيات أصبحت المسيطر الأول على النشاط الإقتصادي أما المصلحة العامة فأصبحت مسألة هامشية في ظل إقتصاد السوق.

2-يستدعي على الدول النامية أن تتبني إستراتيجيات تنموية في كل المجالات تستطيع من خلالها التصدي أكثر لسلبيات الشركات متعددة الجنسيات و الإستفادة قدر الإمكان من إيجابياتها.

3-على الدول المضيفة إسناد منظومة قانونية تعمل على الحد من سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على جميع المجالات السياسية و الإجتماعية و الإقتصادية في هذه الدول.
4-تكثيف التعاون بين الدول النامية (تعاون جنوب-جنوب) خاصة فيما يتعلق بإنشاء تكتلات اقتصادية ضمن إطار تعاوني مشاوراتي حيث تكون لها القدرة على التحدي للسيطرة و هيمنة هذه الشركات .

قائمة المراجع:

أولا :المراجع باللغة العربية:

1/الكتب:

1-إسماعيل عبد الرحمان،حربي عريقات،**مفاهيم و نظم اقتصادية**،دار وائل للنشر،الأردن،2004.

2-إسماعيل عبد العزيز الباري،**أبعاد التنمية**،دار المعارف للنشر،مصر،1981.

3-أميرة حسب الله محمد،**الاستثمار الأجنبي المباشر و الغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية**،الدار الجامعية،مصر،2004.

4-جميل احمد توفيق،**الاستثمار و تحليل الأوراق المالية**،دار المعارف،مصر،1998.

5-دراز حامد عبد المجيد،**السياسات المالية**،الدار الجامعية،الإسكندرية،2003.

6-دريد محمود علي،**الشركة متعددة الجنسية**،الطبعة الأولى،منشورات حلبي الحقوقية،2009.

7-صبحي تادرس،**مذكرات في التنمية الاقتصادية**،الدار الجامعية،الإسكندرية،دون سنة نشر.

8-ضياء عبد الغفار السمراني،**الاستثمار الأجنبي المباشر و التجارة الدولية**،الطبعة الأولى،بيت الحكمة،بغداد،2002.

9-عبد السلام أبو قحف،**اقتصاديات الاستثمار الدولي**،مطبعة الإشعاع الفنية،1991.

10- عبد السلام أبو قحف،**اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي**،الدار الجامعية الجديدة،الإسكندرية،2003.

11-عبد القادر محمد عطية،**اتجاهات حديثة في التنمية**،الدار الجامعية،الإسكندرية،2000.

12-عبد النعيم محمد مبارك،**مبادئ علم الاقتصاد**،الدار الجامعية،الإسكندرية،1999.

13-عبد الوهاب أمين،**التنمية الاقتصادية**،دار حافظ للنشر،القاهرة2000.

14-علي جدوع الشرفات،**التنمية الاقتصادية في العالم العربي**،دار جليس الزمان،عمان،2010.

15-فليح حسن خلف،**التنمية الاقتصادية-نظريات،سياسات و موضوعات-** ، دار وائل للنشر،الأردن،2006.

16-محمد إبراهيم منصور،**اقتصاديات التنمية**،دار المريخ،الرياض،دون سنة نشر.

17-محمد البنا،**التنمية و التخطيط الاقتصادي**،مكتبة زهراء الشرق ،الأردن، دون سنة نشر.

18-محمد السيد سعيد،**الشركة متعددة الجنسية وأثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية**،الهيئة المصرية العامة للكتاب،مصر،1978.

19-محمد عبد العزيز عبد الله،**الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**،الطبعة الأولى،دار النفائس،الأردن،2005.

20- محمد عبد العزيز عجمية و آخرون،**التنمية الاقتصادية**،الدار الجامعية،الإسكندرية،2006.

21- محمد عبد العزيز عجمية،محمد علي الليثي،**التنمية الاقتصادية**،الدار الجامعية، الإسكندرية،2003.

22-محمد عدنان وديع،**قياس التنمية ومؤشراتها**،المركز الوطني للتوثيق،2004.

23-مدحت القريشي،**التنمية الاقتصادية-نظريات،سياسات و موضوعات-** ،دار وائل للنشر،الأردن،2008.

24-محمود يونس،**اقتصاديات دولية**،الدار الجامعية،الإسكندرية،2000.

25-موسى سعيد مطر و آخرون،**التمويل الدولي**،الطبعة الأولى،عمان،2008.

26-نزيه عبد المقصود مبروك،**صناديق الاستثمار بين الاقتصاد الإسلامي و الاقتصاد الوضعي**، الطبعة الأولى،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،2007.

2/الاطروحات و الرسائل:

1-إبراهيم شاوش،**العولمة و الشركات متعددة الجنسيات**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2000-2001.

2-سامية دحماني،**تقييم مناخ الاستثمار و دوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،فرع نقود مالية،جامعة الجزائر،2001.

3-سفيان بن زارة،**الشركات متعددة الجنسيات و تأثيرها على اقتصاديات الدول النامية**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2004.

4-صليحة زايدي،**معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر و سبل تفعيله في الجزائر**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،تخصص إدارة أعمال،جامعة 8 ماي 1945،قالمة، 2009-2010.

5-عادل سعدو ،**نحو تحقيق تنمية فلاحية سياحية ذاتيا**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص تمويل التنمية،جامعة 8 ماي 1945،قالمة،2004.

6-عبد القدر زيان،**الشركات متعددة الجنسيات و أثرها على دول العالم الثالث**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص علوم التسيير،جامعة الجزائر،2000-2001.

7-عمار زودة،**محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،فرع إدارة مالية،جامعة منتوري،قسنطينة،2007-2008.

8-فارس فضيل،**أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية،تخصص تحليل اقتصادي،جامعة الجزائر،2004.

9-فريدة بيالة،**الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية**،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص علوم التسيير،جامعة الجزائر،1999.

10-مليكة فرحي،**تأثير الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية المضيفة لها**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،تخصص تجارة دولية،جامعة 8 ماي 1945،قالمة، 2009-2010.

11-وفاء فرحي،سميحة مصباحي،**الآثار التنموية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،تخصص تمويل التنمية،جامعة 8 ماي 1945،قالمة، 2010-2011.

12-يمينة كواحلة،**تقييم أداء التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة 1980-2000** ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،تخصص نقود مالية ،جامعة 8 ماي 1945،قالمة،2004.

3/المجلات و الجرائد :

1-جان بير شافور و آخرون،النمو و الاستقرار المالي في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، من مجلة التمويل و التنمية،ماي، 1996.

2-مراد بن اشنهو،حوار لجريدة الخبر،العدد 2765،الصادر بتاريخ 2000/01/20.

3/التقارير:

1- البنك الدولي ، تقرير التنمية العالمي ،2002.

2- المركز الوطني للمعلومات و الإحصائيات ،تقرير لسنة 2006 للتجارة الخارجية الجزائرية،وزارة المالية ،مديرية المعلومات العامة .

3- البنك الدولي ، تقرير التنمية العالمي ،2008.

4- المنظمة العربية لضمان الاستثمار،إحصائيات 2009.

ثانيا:المراجع باللغة الفرنسية:

1/les livres :

1-Chertman,les multinationales, COLL:

قائمة الجداول :

رقم الجدول	العنـــــــــــــــوان	الصفحة
01	المكونات الرئيسية للصحة	16
02	أنواع الحوافز المالية الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر	46
03	أنواع الحوافز التمويلية الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر	47
04	الأنواع الرئيسية لحوافز الاستثمار الأجنبي المباشر الأخرى	47
05	تطور حجم العمالة في بعض الدول النامية (2005-2008)	56
06	انعكاسات الاستثمار المباشر على ميزان المدفوعات	60
07	أهم الدول المستثمرة في الجزائر و قيمة الاستثمارات الصادرة عنها خلال الفترة (2003-2010)	71
08	توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2000-2005)	73
09	معدل البطالة في الجزائر للفترة الممتدة (1996-2007)	74
10	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب عمل خلال الفترة(2002-2010)	75
11	وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2005-2006)	76
12	نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2000-2008)	77
13	تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1996-2008)	78